



بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات التجارية
قسم الاقتصاد التطبيقي



الضرائب وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي في السودان
للفترة (2009 - 2014م)
بحث تخرج لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد التطبيقي

**Taxes and it's impact on Gross Domestic Product
In Sudan
For the period (2009- 2014 AD)**

الإشراف

الدكتور/ بابكر الفكي المنصور.

الدارسات:

- 1- جميلة صالح محمد سلمان.
- 2- حسنة عمر خالد محمد.
- 3- زينب عثمان محمد عثمان.

2016م

الآية

قال تعالى:

﴿الله نور السماوات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاج
كأنها كوكب درى يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو
لم تمسه نار نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الأمثال للناس والله بكل
شئ عليم [

صدق الله العظيم

سورة النور الآية (34)

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك
ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك الله جل جلاله.
إلي من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلي نبي الرحمة ونور العالمين
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
إلي الينبوع الذي لا يمل العطاء وإلي معنى الحنان والتفاني إلي من كان دعائها سر نجاحنا
وحنانها بلسم جراحنا
أعلى الحباب أُمي
إلي من كلله الله بالهيبة والوقار إلي من علمنا العطاء بدون انتظار إلي من أحمل اسمه بكل
افتخار أرجو من الله أن تبقى كلماتك نبراساً بنورها أهتدي اليوم وفي الغد وإلي الأبد
والذي العزيز
إلي يبايع الصدق الصافي إلي من معهن سعدنا إلي من كانوا معنا على طريق النجاح
والخير إلي من عرفنا كيف نجدهن وعلومنا ألا نضيعهن
صديقاتنا الغوالي

الشكر والعرفان

الشكر لله أولاً وأخيراً ، ووقفه شكر و عرفان وتجله لكل من وقف يضيء لنا الطريق وساعدنا على إخراج هذا البحث تجميعاً وتنفيذاً .

نقدم خالص شكرنا وامتناننا للذين وقفوا معنا من أجلا أن ننال هذه الثقة العلمية، فان خالص شكرنا لكل أساتذتنا بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

ونسوق أسمى آيات الشكر والعرفان إلي الرجل القامة والدكتور الجليل الذي خاض معنا خضم هذه التجربة وما بخل علينا بالنصح والإرشاد والتوجيه. الدكتور بابكر الفكي المنصور .

المستخلص

تناولت هذه الدراسة الضرائب وأثرها على الناتج المحلي الاجمالي في السودان في الفترة (2009-2014م)، حيث إعتمدت الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي لتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بالإيرادات الضريبية وأثر ذلك على الناتج المحلي الإجمالي.

من أهم أهداف الدراسة، التعرف على الوضع الاقتصادي الحالي في السودان وطبيعة النظام الضريبي المعمول به، والتعرف على الوضع الحالي للضرائب والناتج المحلي في السودان، والتعرف على مساهمة الضرائب في الناتج المحلي الاجمالي في السودان.

أما أهم الفرضيات التي تناولتها الدراسة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات الكلية بنسبة عالية، وتوجد العديد من المشاكل التي تواجه الضرائب في المستوى التطبيقي منها (ضعف الهيكل الضريبي، عدم كفاءة العاملين وضعف تدريب وتأهيل الكادر العامل، التهرب الضريبي من قبل المكلفين).

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ان الضرب تؤثر تأثير ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي ، حيث تساهم بنسبة عالية في زيادة الإيرادات الكلية .

أما أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة فهي، زيادة كفاءة الأجهزة المسؤولة عن عملية تقدير وتقييم وإدارة الضرائب ومدتها بالمعينات اللازمة، والعمل على توسعت المظلة الضريبية لتشمل فئات لم تغطي في السابق، والعمل على تغير الهياكل والتأهيل للكوادر العاملة في المجال الضريبي، وتوعية المستهدفين بأهمية الضرائب وتعريفهم بمدى مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يترجم ذلك إلى خدمات عامة تعود بالنفع لكافة المواطنين بالدولة، وتفعيل آليات مكافحة الفساد المالي والإداري للحد من التهرب الضريبي بكافة أشكاله.

Abstract

This study examined the tax and its impact on GDP in the Sudan in the period (2009-2014m), where the study depended descriptive statistical method to analyze data Statistical related tax revenues and the impact on GDP.

Of the most important objectives of the study , to identify the current economic situation in Sudan and the nature of the tax system in place , and get to know the current status of taxes and GDP in Sudan , and recognize the contribution of taxes in GDP in Sudan.

The most important hypotheses addressed by the study, the contribution of tax revenue in the total revenue by high , and there are many problems facing the tax in application -level ones (double tax structure , not the efficiency of workers and poor training and qualification of staff working , tax evasion by taxpayers) .

The study has come to money different results , the most important of all is that taxes has great positive in fluency on the local gross outcomes as it contributes with high rate to increasing general earnings .

The most important recommendations made by the study are , increasing the charge of the process of assessing and evaluating and managing tax efficient appliances and extended the necessary aids , and work on the expanded tax umbrella to include categories not covered in the past, and work to change the structures and the training and rehabilitation of cadres working in the area of taxation , and educate the target of the importance of taxes and introduce them to the extent of its contribution to the GDP growth , which translates into public services for the benefit of all citizens in the state and activation of anti- corruption, financial and administrative mechanisms to curb tax evasion in all its forms .

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	البسمة
ب	الآية
ت	الإهداء
ث	الشكر والعرفان
ج	مستخلص البحث
ح	Abstract
خ	قائمة المحتويات
د	قائمة الجداول والأشكال
الفصل الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة	
1	المبحث الأول: المقدمة
3	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	
7	المبحث الأول: مفهوم الضرائب وأنواعها وأثره على الاقتصاد والاستثمار
21	المبحث الثاني: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وطرق حسابه ومكوناته
الفصل الثالث: الضرائب والناتج المحلي الإجمالي في السودان	
26	المبحث الأول: الاقتصاد والنظام الضريبي في السودان
38	المبحث الثاني: القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي في السودان
الفصل الرابع: الإطار التطبيقي	
49	المبحث الأول: تحليل البيانات
53	المبحث الثاني: النتائج والتوصيات
54	المراجع

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الجدول	رقم الجدول
23	مراحل الإنتاج الخاصة لإنتاج سلعة معينة.	2/1
28	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1956/1955-1969)	3/1
30	موقف الناتج المحلي الإجمالي عدة سنوات	3/2
32	نسب مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في إجمالي الناتج المحلي (%)	3/3
33	مصادر ونسب الإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية خلال الفترة 1995/94-1970/69	3/4
40	مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات الكلية	3/5
42	الناتج الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الإقتصادية بين عامي 2010-2009م.	3/6
43	الناتج الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الإقتصادية بين عامي 2011-2010م.	3/7
45	الناتج الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الإقتصادية بين عامي 2012-2011م	3/8
46	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات المكونة له بالأسعار الثابتة محسوباً على أساس أسعار عام 1982/81 وبالأسعار الجارية لعام 2013م.	3/9
47	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة محسوباً على أساس أسعار عام 1982/81 وبالأسعار الجارية لعام 2014م	3/10
49	مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات الكلية	4/1
49	معادلة الإنحدار الخطي البسيط	4/2

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	الأشكال	رقم الشكل
51	الإيرادات الضريبية	4/1
51	الإيرادات الكلية	4/2
52	مقارنة بين الإيرادات الكلية والضريبية	4/3

الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة
المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث.
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول

الإطار المنهجي للبحث

1-1 المقدمة

إن للضرائب آثار علي كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقد إزدادت أهمية هذه الآثار بإتساع دور الدولة وإزدياد تدخلها وبتطور مفهوم المالية الحكومية أو السياسة المالية. إن اقتصاد السودان بطبيعته يتميز بوفرة موارده الطبيعية والبشرية وهذا ما يميزه عن اقتصاديات الدول النامية ومع فقدانه على أهم مصدر من مصادر الدخل القومي وهو النفط بعد إنفصال جنوب السودان أصبح من المهم جداً البحث عن مصادر بديلة للدخل القومي، ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي يبين أثر الضرائب علي الناتج المحلي الاجمالي، وسنحاول الخوض في الآثار الاقتصادية للضرائب ودورها في المتغيرات الاقتصادية من تمويل الموازنة وعندها تبرز أهمية الضرائب باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية التي يمكن أن تستخدم في تمويل النفقات الحكومية عن طريق استثمار أموال الضرائب وذلك بغرض السيطرة على العجز في الميزانية العامة للدولة.

1-2 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة أثر الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي. وبناءً على ما تقدم يتم صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية :

- 1- ما مدى تأثير الضرائب على الناتج المحلي الاجمالي ؟
- 2- ما هو حجم مساهمة الضرائب في الإيرادات الكلية ؟
- 3- ما هي المعوقات التي تواجه الضراب في المستوى التطبيقي ؟

1-3 أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على أثر الضرائب في الناتج المحلي الاجمالي.
- 2- التعرف على الوضع الاقتصادي الحالي في السودان وطبيعة النظام الضريبي المعمول به.

1-4 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة في الآتي :

- 1- تناولها لتأثير الضرائب العامة على الناتج المحلي الإجمالي في السودان.
- 2- الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة (2009 - 2014م).
- 3- اعتماد الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي في تحليل بيانات الدراسة للحصول على النتائج.

1-5 فرضيات الدراسة:

- 1- تؤثر الضرائب تأثيراً سالباً على الناتج المحلي الإجمالي .
- 2- تساهم الإيرادات الضريبية في الإيرادات الكلية بنسبة عالية.
- 3- توجد العديد من المشاكل التي تواجه الضرائب في المستوى التطبيقي منها (ضعف الهيكل الضريبي، عدم كفاءة العاملين وضعف تدريب وتأهيل الكادر العامل، التهرب الضريبي من قبل المكلفين).

1-6 حدود الدراسة:

الحدود المكانية : جمهورية السودان.

الحدود الزمانيه: 2009 - 2014

1-7 منهج الدراسة :

يتم استخدام المنهج الإحصائي الوصفي.

1-8 هيكل البحث :

يتكون من أربعة فصول: الفصل الأول: ويشتمل على الإطار المنهجي للدراسة، ويتكون من المبحث الأول: المقدمة والمبحث الثاني: الدراسات السابقة، والفصل الثاني : الإطار النظري: يشتمل على المبحث الأول: مفهوم الضرائب وأنواعها والمبحث الثاني: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وطرق حسابه ومكوناته، والفصل الثالث : الضرائب والناتج المحلي الإجمالي في السودان، ويشتمل على المبحث الأول: الضرائب في السودان، والمبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي في السودان والفصل الرابع : ويشتمل على المبحث الأول: تحليل البيانات والمبحث الثاني: النتائج والتوصيات وأخيراً المراجع والملاحق.

المبحث الثاني الدراسات السابقة

1. دراسة محمد حامد، 2005م¹

هدف هذه البحث إلى إبراز المشاكل التي يتأثر بها الاقتصاد السوداني والضغوط التي يتعرض لها في الانتاج والاستثمار والاختناقات الاقتصادية التي تنهي حوافز الاستثمار وذلك بتقليل معدلات الضرائب غير المباشرة ومحاولة الاصلاح الهيكلي بتوازن وكفاءة عالية، وعرض الآثار الاقتصادية للضرائب غير المباشرة في ظل التحديات العالمية الاقتصادية، ووضع رؤية مستقبلية لنظام الضرائب غير المباشرة في ظل التحديات العالمية الاقتصادية.

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم عرض البيانات والمعلومات المتوفرة عن مادة البحث وذلك بغرض التعرف على الجوانب المختلف لنظام الضرائب غير المباشرة في السودان وأنواعه، كما احتوى البحث على تحليل بيانات رقمية خاصة بجميع أنواع الضرائب غير المباشرة المفروضة الآن والتي تم إلغاؤها.

توصل هذا البحث إلى العديد من النتائج منها: رغم أن غالبية إيرادات الضرائب غير المباشرة كانت ولازالت تأتي من الضرائب على التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) وبالأخص الضرائب على الواردات إلا أن هنالك أنواع أخرى من إيرادات الضرائب غير المباشرة بدأت تنافس وتشارك بنصيب وافر في إيرادات الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة الإنتاج والضريبة على المواد البترولية والضريبة على القيمة المضافة. ورغم الأهمية الاقتصادية الكبرى للضرائب غير المباشرة في السودان إلا أن الطاقة الضريبية للضرائب غير المباشرة بصفة خاصة في السودان متدنية وضعيفة، حتى بالمقارنة مع الدول الأفريقية والعربية المجاورة. وتعدد الجهات الحكومية المانحة للإعفاءات الضريبية غير المباشرة. تلعب الضرائب غير المباشرة دوراً هاماً في تعبئة الموارد الحكومية بمساهمتها المقدره في الإيرادات العامة والتي تستخدم لتمويل عمليات الإنفاق العام كالعليم والصحة والدعم الاجتماعي ومشروعات التنمية وإعادة التوطين والدفاع والأمن والأجور وغيرها. بروز الحاجة إلى رؤية مستقبلية لنظام الضرائب غير المباشرة، وذلك لمقابلة المتغيرات الدولية (منظمة التجارة العالمية (WTO) - وظاهرة العولمة) وهيمنة الدول المتقدمة على إقتصاديات العالم وفرض شروطها وتحكمها على إقتصاديات الدول الفقيرة، وكذلك مقابلة التكتلات والإتفاقيات الإقليمية (الكوميسا والسوق

¹ محمد حامد الحسين، الضرائب غير المباشرة وأثرها على الاقتصاد السوداني، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، الخرطوم، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد، 2005م.

العربية) وحركة التنمية الداخلية والزيادة الكبير للإستثمارات مع المتوقع من زيادة للموارد خاصة المواد البترولية. والمالي واعطاء المصادقية لعملية التحاسب الضريبي.

2. دراسة ليلي ومسعودة، 2009م¹

هدفت هذه الدراسة إلى: التعرف على أهمية الضريبة في تمويل النفقات العامة. والتعرف على الدور الذي تلعبه الضرائب في توجيه الحياة الاقتصادية. والتعرف على التنمية الاقتصادية وأهدافها ووسائل تحقيقها.

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، والمنهج الاستقرائي والإستنباطي، والتحليل الكمي الوصفي. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: إن الضرائب من أهم دعائم النظام المالي. وتلعب الضرائب دوراً رئيسياً في عملية التنمية الاقتصادية. والتنمية الاقتصادية تستهدف الفرد بالدرجة الأولى وتقتضي إحداث تغير في هيكل الانتاج.

3. دراسة قمر محمد، 2012م.²

هدفت الدراسة إلى إيجاد أسس وسائل تعمل على توفير امعلومات والبيانات التي تساعد في عملية التقدير الضريبي. وكذلك إقتراح أسس للتقدير الضريبي تقلل شقة الخلاف بين ديوان الضرائب ودافع الضريبة وتضمن حصول الدولة على إيرادات تناسب الحجم الحقيقي للنشاط الاقتصادي والنمو الذي يحدث فيه والوقوف على الآثار المختلفة لعملية التقدير الضريبي.

إعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: يعتبر التقدير الضريبي هو الآلية الوحيدة لتحديد الوعاء الضريبي الشئ الذي أكسبه أهمية إقتصادية كبيرة. والتقدير الضريبي يجب أن يسعى لتحقيق العدالة الضريبية كهدف أساسي. وتعتبر الضرائب المباشرة ذات أهمية نسبية كبيرة بالنظر إلى وزنها في الإيرادات العامة للدولة. والنظام الضريبي في السودان تعترضه العديد من المشاكل والصعوبات التي تؤثر في عملية التقدير الضريبي بالرغم من التطور المستمر والذي يظهر من خلال الإصلاحات العديدة التي تم تطبيقها تباعاً. ويعاني النظام الضريبي في السودان من ضعف الأجهزة الرقابية والمعلوماتية بشكل واضح. ويعتبر نظام الرقم التعريفي محاولة لإصلاح نظام المعلومات وذلك نظراً لأن المعلومات تعتبر هي الأساس في عملية التقدير الضريبي. وعدم الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية بعملية مسك الدفاتر والمستندات تؤثر

¹ ليلي بن سنوسي ومسعودة جديد، الضرائب وأثارها على التنمية الإقتصادية: دراسة حالة بمقتضية الضرائب بالبويرة، رسالة لنيل درجة الليسانس في العلوم الاقتصادية منشورة، المركز الجامعي "العقيد أكلي محند أولحاج البويرة" معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسير، 2009م.

² قمر محمد إبراهيم محمدأحمد، التقدير الضريبي وأثره في زيادة الإيرادات العامة في الفترة من 2005 - 2010م، رسالة ماجستير في التنمية الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري، كلية الدراسات العليا، 2012م.

سلباً على التقدير الذاتي. ويعاني المجتمع من ضعف الوعي الضريبي وتدني الحس الوطني ويظهر ذلك من خلال إنتشار ظاهرة التهرب الضريبي بأشكاله المختلفة.

4. دراسة أدهم إسماعيل، 2011م.¹

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على القيمة المضافة والقانون الذي يحكمها وكيفية التسجيل فيها. ومعرفة المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيقها في القطاع الصناعي وإيجاد الحلول المناسبة لها. ومعرفة سلبيات الأخذ بهذه الضريبة على القطاع الصناعي. ومعرفة الفوائد التي يمكن أن نتحصل عليها من هذه الضريبة ومزاياها.

إعتمد الباحث المنهج الوصفي والتاريخي والاستقرائي وذلك بهدف حل مشاكل ضريبة القيمة المضافة. توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج منها: أن ضريبة القيمة المضافة تزيد في الإيرادات العامة للدولة وهي من أسهل أنواع التحصيل الضريبي. وإلزام المكلفين بمسك الدفاتر السليمة (المحاسبية) يسهل تحصيل الضريبة ويقلل من عملية التهرب الضريبي. وعدم إعتماد الفاعد الصناعي الفعلي بل يتم إفتراض نسبة أقل من الواقع وفي ذلك تضرر كبير على الصناعة. وإتباع سياسة الإعفاءات في نظام الضريبة على القيمة المضافة له سلبيات متعددة من أهمها لجوء الدولة لتعويض النقص في الحصيلة الضريبية ممن لا يتصفون بهذه الإعفاءات وهذا يخل بمبدأ العدالة إضافة إلى تأثيره على حافز الإنتاج. وتعمل الضريبة على القيمة المضافة على منع الازدواج الضريبي وذلك من خلال خصم الضريبة على مدخلات الإنتاج من الضريبة على المخرجات. وزادت الضريبة على القيمة المضافة الإيرادات العامة للدولة بصورة واضحة وذلك من خلال إرتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

تناولت الدراسات السابقة في مجملها، الضرائب بأنواعها المختلفة، حيث تناولت الدراسة التي أعدها محمد حامد (2005)، الضرائب غير المباشرة وأثرها على الإقتصاد السوداني، والدراسة التي أعدها ليلي ومسعودة (2009م) تناولت الضرائب وأثرها في التنمية الإقتصادية، وفي الرسالة التي أعدها قمر محمد (2012م) تناول فيها التقدير الضريبي وأثره في زيادة الإيرادات العامة.

وترى الدراسات أن بحثهن قد اختلف عن الدراسات السابقة في تناوله الضرائب وأثره في الناتج المحلي الإجمالي. وأيضاً اختلفت دراستهن من حيث الفترة الزمنية المحددة للبحث وهي (2010-2014م).

استخدمت الدراسات العديد من المتغيرات المتعلقة بالضرائب (الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات الضريبية، الإيرادات الكلية...)، حيث إتفقت معها بعض الدراسات مثل دراسة قمر محمد (2012م).

¹ أدهم إسماعيل محمد، الضريبة على القيمة المضافة وأثرها على القطاع الصناعي في الفترة من 2001 - 2010م، رسالة ماجستير في التنمية الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي غير منشورة، الخرطوم، جامعة الزعيم الأزهرى، كلية الدراسات العليا، 2011م.

اتفقت معظم الدراسات في استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واختلفت في استخدام معظم المناهج البحثية الأخرى مثل استخدام المنهج التاريخي، والاستقرائي، والاستنباطي، والتحليل الكمي الوصفي، أما البحث الحالي فقد إعتد استخدام المنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم الضرائب وأنواعها وأثره على الاقتصاد والاستثمار

المبحث الثاني: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وطرق حسابه ومكوناته

المبحث الأول

مفهوم الضرائب وأنواعها وأثره على الاقتصاد والاستثمار

مقدمة:

تلعب الضرائب في العصر الحديث دوراً مهماً باعتبارها أهم إيراد يمكن أن تحصل عليه الدولة لسد حاجتها من النفقات.

لم تظهر الضرائب بمفهومها الحالي الا بعد ان مرت بتطورات عديدة، فالضرائب لم تكن معروفة من قبل الأفراد الذين عاشوا على هيئة جماعات وعشائر والسبب في ذلك يعود الى انعدام المرافق المشتركة والحاجات العامة التي تستلزم الضرائب.

وبعد تعقد الحياة والعلاقات العامة اتجه الحكام الى فرض التكاليف الإلزامية كالدفاع والمحافظة على الأمن وتم فرض هذه التكاليف على الأموال عن طريق الرسوم مقابل ما يحصل عليه الأفراد من منفعة خاصة يتم تقديمها لهم من خلال المرافق العامة مثل اجتياز الطرق وعبور الجسور الى آخره من الخدمات.

إلا أن حاجات الأفراد لم تقف إلى حد معين وانما أخذت بالتوسع اللامحدود بالإضافة إلى إزدياد نفوذ الرؤساء الذين لجأوا الى فرض التكاليف على الأفراد من أجل هذه الاحتياجات حتى ولو لم يحصل الأفراد على منفعة خاصة لقاء دفعهم للضرائب مثل فرض الضرائب على المحلات والاسواق والمعاملات.

وبعد أن استقرت الضرائب على ما هي عليه من مفهومها الحالي أصبح اهتمام الدولة بها لا على أساس اعتبارها من الموارد المالية المهمة للدولة فحسب ولكن على اساس أنها أصبحت من أهم الأدوات الرئيسية المستخدمة في السياسة الاقتصادية والاجتماعية والتي تلجأ اليها الدول لتحقيق اهدافها .

أولاً: مفهوم الضريبة:

واجه الفقهاء الكثير من الصعوبات نتيجة لتطور مفهوم الضريبة الذي اختلف من وقت لآخر في سبيل تعريف الضريبة، فالتعريفات التي أطلقت عليها اختلفت فيما بينها نظراً لتغير طبيعة ومبررات الضريبة مع تغير النظم السياسية والظروف الاقتصادية السائدة في كل مجتمع، فوجد الأستاذ تروتابس الذي اقتصر في تعريفها على الجانب القانوني بوصفها: " وسيلة لتوزيع الأعباء بين الأفراد توزيعاً قانونياً ودستورياً طبقاً لقدراتهم التكلفة" (1).

ويرى الأستاذ جاستون جيز والذي اعتبرها " أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة".

(1) يونس أحمد البطريق، مقدمة في النظم الضريبية، 1972م، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر الإسكندرية، ص 26.

وقد لحق بالضريبة خلال مراحل التاريخ تطوراً كبيراً سواء بالنسبة لطبيعتها أو الأسس التي تستند إليها أو بالنسبة لأهدافها، فمن مساعدة اختيارية للحاكم كلما تعرضوا للغزو وإلى فريضة إجبارية تلجأ إليها الدولة لضمان استمرارها، فأصبحت تتصف بالدوام والإلزام في المجتمعات المنظمة وهذا دائماً بفرض الحماية، تطورت بعد ذلك هذه الفكرة باكتسابها هدفاً مالياً بحتاً وصارت بذلك وإضافة إلى عنصر الحماية وسيلة لتوزيع أعباء الخدمات العامة على الأفراد توزيعاً عادلاً⁽¹⁾.

قد يختلف تعريف الضريبة باختلاف النواحي التي يمكن أن ينظر من خلالها للضريبة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو قانونية . فيمكن ان نعرف الضريبة :

الضريبة : هي مبالغ نقدية تدفع بصورة دورية لتمويل النفقات العامة للدولة (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات التي تصدر بهذا الشأن وبشكل نهائي وبدون مقابل مباشر متوقع.

كما عرفت على أنها هي اقتطاع نقدي يدفعه الاشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون للدولة بصفة إجبارية نهائية، وهي تفرض لتحقيق الاهداف العامة للدولة .

وعرفها آخرين بأنها هي فريضة مالية تحدها الدولة ويلتزم بادائها الممول بلا مقابل لتتمكن الدولة من القيام بتحقيق اهداف المجتمع .

وهناك تعريف أكثر شيوعاً وهو يعرف الضرائب بأنها " فريضة تحدها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل، تمكيناً للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع " ومن هذا التعريف يمكن إستنباط أركان الضريبة أوخصائصها وهي على النحو التالي⁽²⁾:

1. الضريبة إقتطاع نقدي:

هذا يعني أن الضريبة هي عبارة عن مبلغ مالي يتم جبايته بواسطة السلطات العامة اذ أن الضريبة كانت سابقاً تجبى عيناً مثل الضرائب على المحصولات الزراعية كما هو الحال في الشريعة الإسلامية التي كانت تقسم الضرائب إلى نوعين عشورية وخراجية⁽³⁾.

كذلك فان الضريبة كانت تجبى عيناً على المحصولات في ظل الامبراطورية الرومانية⁽⁴⁾.

(1) منسي أسعد عبد المالك، اقتصاديات المالية العامة، 1970م، مطبعة مخيم، ص 143.

(2) حامد عبد المجيد دراز، وسعيد عبد العزيز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 11.

(3) هاشم الجعفري، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي، 1968م، مطبعة سلمان الاعظمي ، بغداد، ط3، ص 77.

(4) عبد العال الصكبان ، مقدمة في علم المالية والمالية العامة في العراق، 1972م، مطبعة العاني، بغداد، ط1، ص155.

إلا أن التشريعات المالية الحديثة اتجهت جميعها الى تعميم الدفع بالنقود وشمل ذلك جميع الإيرادات بما فيها الضرائب لما تميزت به الضرائب العينية من مساوئ تتمثل في (1):

أ- ان تحصيل الضريبة عيناً يحمل الإدارة نفقات باهظة فيما يتعلق بالحفظ والخرن.
ب- مخالفة فكرة العدالة لأن المكلفين يلتزمون بدفع حصة من المحصول رغم التفاوت الذي يتحمله كل منهم من التكاليف الفعلية المنفقة لانتاج المحصول.

ت- عدم تحقيق العدالة الضريبية حيث يكاد يكون مقتصرًا على الضريبة الزراعية في حين أن طبيعة الضرائب الأخرى تأخذ الاسلوب النقدي .

وقد يرد استثناء على ذلك يبيح دفع الضريبة عيناً لسببين (2):

أ- الرغبة في التسهيل على الافراد في دفع أنواع معينة من الضرائب مثل جواز استيفاء الضريبة على مجموع التركة عيناً ويفسر هذا الوضع على أساس أن التسديد النقدي قد يؤدي بالأفراد إلى بيع أموالهم بأثمان بخسة في حالة عدم وجود نقد كاف لديهم لدفع الضريبة .

ب- الرغبة في توسيع ملكية القطاع العام عن طريق استيفاء الضريبة عيناً ويظهر لنا هذا الإجراء بصورة واضحة في الدول التي ترغب في التحول من النظام الرأسمالي الى النظام الاشتراكي .
ومهما يكن من الأمر فإنه من الأفضل أن تدفع الضريبة نقداً لتفادي الأضرار التي يمكن أن تلحق بالسلطة العامة السابق ذكرها من جراء دفع الضريبة عيناً .

2. الضريبة فريضة إلزامية تدفع قسراً، وهذا يعني أن المكلف بدفع الضريبة ليس حراً في دفعها وإنما يخضع في ذلك لسلطات الدولة بما لها من حق السيادة على مواطنيها إلا أن هذا لايعني أن تفرض الضريبة بدون ضوابط محددة لفرضها فلا يمكن فرض ضريبة أو تعديلها أو إلغائها إلا بقانون (3).

إلا أن عنصر الإكراه أو الجبر يمكن أن يتجسد في استقلال الدولة وهيئاتها بوضع النظام القانوني للضريبة (4).

وحتى لايتعرض الأفراد إلى هيمنة السلطات العامة في فرضها للضريبة فان القانون يتطلب موافقة ممثلي الشعب على فرض الضرائب (5).

(1) طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، 1990م، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد، ص 136 .

(2) عبد العال الصكيان، مصدر سابق، ص 155-156.

(3) هشام محمد صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، 1988م، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ط2، ص 82.

(4) طاهر الجنابي، مرجع سابق، ص 137.

(5) هشام محمد صفوت العمري، مصدر سابق، ص 82.

وعنصر الإكراه لم يكن موجوداً في كل العصور فالضريبة كانت تدفع بصورة إختيارية من قبل الأفراد الذين كانوا يقدمونها للدولة. هذا يعني أن ما يسمى بالضريبة الإختيارية هو ليس ضريبة بالمعنى المالي بل يمكن أن نعتبرها هدية مالية وعنصر الإكراه هو الذي يميز الضريبة عن غيرها من الإيرادات التي تحمل الصفة الإختيارية مثل الثمن والقروض الإختيارية والإعانات .

3. الضريبة فريضة تحددها الدولة، وتدفع وفقاً للمقدرة التكلفة للمكلف ودون مقابل محدد:

إن المكلف في دفعه للضريبة لا ينتظر أن يحصل على مقابل محدد من الدولة حين دفعها، فالمكلف عند دفعه للضريبة فإن ذلك يكون على أساس كونه عنصراً في المجتمع وهو يدفع الضريبة انطلاقاً من مبدأ التضامن الاجتماعي فوجوده في هذه الجماعة يفرض عليه المشاركة في تحمل أعباء التكاليف اللازمة ليس المرافق العامة اللازمة لحياة تلك الجماعة⁽¹⁾ إلا أن ذلك لا يفي أن يحصل الفرد على المنافع التي تقدمها له المرافق العامة إلا أن هذا الإنتفاع لا يحصل عليه باعتباره مكلف بدفع الضريبة وإنما كمواطن⁽²⁾ له الحق بالإنتفاع بالخدمات العامة التي تقدمها له السلطات العامة وبناءً على ذلك فإن الضريبة تفرض على المكلف على أساس مقدرته التكلفة ومدى قدرته على تحمل الأعباء العامة لا على أساس النفع الذي يعود عليه من هذه المرافق العامة فالنفع الذي يعود عليه يعود على الكل⁽³⁾. وبهذا تتميز الضرائب عن الرسم الذي يدفعه الفرد مقابل حصوله على خدمة معينة .

4. الضريبة فريضة بلا مقابل، هذه الخاصية تعني أن الفرد في دفعه للضريبة لا يكون له الحق في استرداد قيمتها من الدولة أو المطالبة بفوائد عنها ذلك لأن الضريبة تجبى من المكلف من قبل الدولة بصفة نهائية دون أن تلتزم الدولة بردها إلى المكلف وبهذا اختلفت الضريبة عن القرض العام الذي يدفع جبراً فبالرغم من توفر عنصر الجبرية إلا أن الدولة هنا تلتزم برده إلى دافعه مع الفوائد المترتبة عليه.

مساهمة الضريبة في تحقيق أهداف المجتمع. الضريبة تدفع من قبل المكلف الى الدولة لسد احتياجاتها من النفقات العامة والحصول على الاموال اللازمة لسد الحاجات العامة⁽⁴⁾. وإزداد استخدام الضرائب بزيادة تدخل الدولة من اجل تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية هذا يعني أن الضريبة لم تعد قاصرة فقط على غرض واحد وهو تمويل النفقات العامة.

نذكر بعض من هذه الاهداف منها حماية الصناعة الوطنية من خلال فرض الدولة للضرائب الجمركية أو تشجيعها للإدخار والحد بذلك من الاستهلاك وتهدف من ذلك السعي الى تعبئة الفائض لتحقيق التنمية

(1) هاشم الجعفري، مرجع سابق، ص 78.

(2) طاهر الجنابي، مرجع سابق، ص 137.

(3) عبد العال الصكبان، مرجع سابق، ص ص 156 - 157 .

(4) هشام صفوت العمري، مرجع سابق، ص 83.

وتحجيم التفاوت بين فئات المجتمع وهذا ما نص عليه إعلان حقوق الإنسان الذي أصدرته الثورة الفرنسية في عام 1789م وأصبح من المبادئ الدستورية⁽¹⁾.

ثانياً: المبادئ الأساسية للضريبة:

الضريبة تشكل في الظروف المالية الحالية أهم مورد من الموارد المالية، كما تشكل في الوقت نفسه أهم الأعباء المالية على الممولين، وبالتالي فمن الضروري أن يراعي التنظيم الفني للضريبة للتوفيق بين مصلحة الخزينة العمومية ومصلحة الممولين أي بين الحصيلة والعدالة، ولهذا وضع آدمسميث أربع قواعد يلزم إتباعها في التنظيم الفني للضريبة بغرض التوفيق بين مصلحتي الخزينة والممولين، وقد أصبحت هذه القواعد الأربع تشكل الأسس التقليدية للضريبة وهي على التوالي:

1. قاعدة المساواة أو العدالة.

يقصد آدم سميث بقاعدة العدالة أن يسهم كل أعضاء الجماعة في تحمل أعباء الدولة تبعاً لمقدرتهم النسبية، وتعود فكرة المقدر النسبية كأساس للضريبة إلى بودان الذي اعتمد في تحديدها على معايير ثلاثة وهي الثروة، الدخل والدخل الصافي⁽²⁾.

وقد حددت هذه القدرة النسبية الممولين بما يتمتعون به من دخل في ظل حماية الدولة، حيث تكون مساهمة أعضاء الجماعة في الأعباء العامة بالتناسب مع دخولهم، وانطلاقاً من فكرة آدم سميث، رأى الكثير من كتّاب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر سواء في إنجلترا أو فرنسا ضرورة تناسب الضريبة مع الدخل، وذلك لأن الخدمة التي يحصل عليها الممول تزداد مع ازدياد الدخل، كما رأى الكتّاب أيضاً أن الضريبة النسبية هي وحدها التي تحقق العدالة الضريبية إضافة إلى أن الفكر المالي الحديث قد انصرف إلى أن الضريبة التصاعدية تحقق العدالة لأنها هي التي تسمح بأن يساهم الممولون في الأعباء العامة حسب مقدرتهم التكلفية.

وبالتالي المقصود بفكرة العدالة الضريبية لم يكن موضع اتفاق بين كتّاب المالية، وقد رأى بعض الكتّاب أن هذه العدالة تتحقق بالضريبة النسبية، وهي ما تعرف بالمساواة في التضحية.

ويجدر بنا التنبيه إلى أن فكرة العدالة في الفكر المالي الحديث لا تقتصر على الأخذ بالضريبة التصاعدية فحسب، بل إنها تتطلب أيضاً إعفاءات مالية لمقابلة الاعتبارات الشخصية، وتقرير بعض الخصومات بالديون والتكاليف اللازمة للحصول على الدخل.

2. مبدأ اليقين:

(1) طاهر الجنابي، مرجع سابق، ص 138 .

(2) رفعت محجوب، مرجع سابق، ص 210.

تقتضي هذه القاعدة أن يكون المكلف بدفع الضريبة على علم ودراية كاملة بميعاد الدفع وطريقته والمبلغ المطلوب حتى يتمكن من معرفة حقوقه وواجباته، وفي هذا الصدد وجب على الدولة إعلام جميع الخاضعين للضريبة بالمعلومات الكافية، وأن توفر شروط الدراية وأن تعمل على تثبيت واتزان القوانين الضريبية قدر الإمكان، لأن كثرة التعديلات والاضطرابات تثقل عبء الممول وتقوده الثقة في الإدارة، هذه الثقة التي تلعب دورا هاما في كل الأنظمة الضريبية وانعدامها غالبا ما يدفع الممول إلى الغش والتهرب الضريبيين، إلا أن تطبيقات مبدأ اليقين تبقى نسبية في الدول النامية إذا ما قورنت بأنظمة الدول المتقدمة.

3. مبدأ المعاملة في الدفع.

ينصرف هذا المبدأ إلى ضرورة أن تكون مواعيد تحصيل الضريبة وإجراءات التحصيل ملائمة للممول تفاديا لتقل عبئها عليه، ويعتبر الوقت الذي يحصل فيه الممول على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضرائب المفروضة على كسب العمل أو على إيراد القيم المنقولة، كما تقتضي تقسيط الضريبة على دفعات متباعدة حتى يسهل عليه دفعها بأقل تضحية ممكنة.

إذ أن مفهوم الملائمة نسبي في الضرائب غير المباشرة إذ قد يتحمل المستهلك قدر من عدم الملائمة لكن ذلك يرجع إلى حريته في شراء سلع خاضعة لهذه الضريبة.

4. مبدأ الاقتصاد في الجباية.

تقتضي هذه القاعدة كما حددها آدم سميث إلى ضرورة الاقتصاد في نفقات الجباية أي ضرورة أن تنظم كل ضريبة بحيث لا يزيد ما تأخذه من المستحقة عليهم عما يحصل للخزينة العمومية إلا بأقل مبلغ ممكن⁽¹⁾. فعادة ما تؤخذ الضريبة من المستحقة عليهم بمبلغ يزيد كثيرا عما يحصل للخزينة العمومية إذا ما احتاج تحصيلها إلى عدد كبير من الموظفين، تستهلك أجورهم جزءا كبيرا من حصيلتها، وهو ما يعني أن تشغيل هؤلاء الموظفين يشكل ضريبة إضافية على الأشخاص الخاضعين للضريبة.

ثالثاً: الأساس القانوني لفرض الضريبة

تبين تعاريف الضريبة أن الدولة لها الحق في فرض الضريبة وهو من الحقوق الخالصة للدولة بدون منازع. وقد نتساءل بهذا الصدد عن أساس هذا الحق وللتوصل إلى هذا الأساس لابد من أن نلقي نظرة تاريخية عن نشوء الضريبة في أوروبا .

فقد كانت الضريبة في عهد الرومان تدفع بصورة منتظمة لأنها كانت عامة لجميع المواطنين ولكن ما يعاب عليها هو كثرة الاعفاءات التي كانت مخصصة لبعض الأفراد.

(1) منسي أسعد عبد المالك، مرجع سابق، ص 195.

وبعد أن إنهارت الامبراطورية حل الملوك محلها حق استيفاء الضريبة إلا أن الملوك فقدوا سلطانهم مما أدى الى تحصيل الضريبة من قبل المواطنين المختصين واستولوا عليها بأنفسهم ثم ظهر النظام الاقطاعي حيث أصبح هو صاحب السلطة المطلقة وحصل على كافة الإمتيازات ومنها استيلاءه على الضريبة واستمر الحال على ما هو عليه حتى القرن الثالث عشر الذي تميز باتساع السلطة وعاد حق فرض الضريبة للملك ولكن بشكل إعانات أو هبة والذي جعلها عامة ودائمة هو كثرة الحروب في القرن الرابع عشر.

ولما كانت الضريبة اختيارية فإن ذلك كان يتطلب اخذ موافقة الشعب على دفعها كما هو عليه الحال في فرنسا خلال القرن الخامس عشر حيث اعطى ممثلوا الشعب حق فرض الضريبة مباشرة في الحالات المستعجلة وبذلك تحولت الضريبة من كونها تدفع على شكل إعانات أو هبة الى فريضة تقدرها السلطة العامة بصورة دائمية وتجبي سنوياً واستمرت هذه الفكرة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر وسبقت انكلترا في هذا المجال فرنسا حيث ثبت هذا الحق في سنة 1215 خلال فترة العهد الاعظم .

إلا أن المفكرين أرادوا تقييد هذه السلطة مما دفعهم الى وضع النظريات التي تتطلب كل منها شروطاً وقيوداً معينة (1).

لتفسير هذا الاساس الذي تستند إليه السلطة في فرضها للضرائب وهذه النظريات هي:

1. نظرية العقد الاجتماعي (المنفعة أو المبادلة) .

2. نظرية التضامن الاجتماعي .

رابعاً: التقسيمات العامة للضرائب:

1/ الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

تفرض الضرائب على الثروة في النظم المالية المعاصرة باختيار طريقتين لتتبع الثروة وهما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، وهو يعني الخيار بين الضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة، وهذا يعني في الوقت نفسه الخيار بين نوعين من الموضوعات التي تفرض عليها الضريبة.

يمكن أن نعلم إلى تحديد عناصر ثروة الخاضع عند منبعاها، ونفرض عليها الضريبة المباشرة وفي هذه الحالة نكون قد فرضنا الضريبة على ذات وجود الثروة تحت يد الخاضع.

كما يمكن أيضاً وبدلاً من تتبع الثروة وهي تحت يد الخاضع، أن نتبعها في تداولها أو في استعمالها، وذلك بفرض الضريبة على التصرفات وعلى المعاملات إذ تزداد عدداً وقيمة بازياد الثروة، ويشكل فرض الضريبة على تداول الثروة وعلى استعمالها الطريقة غير المباشرة لتتبع الثروة ويمكن تسجيل عدة ملاحظات على هاتين الطريقتين أهمها:

(1) هشام محمد صفوت العمري، مرجع سابق، ص ص 83 - 84 .

أ- تهدفان على تتبع الثروة، أي في حالة وجودها أو تحركها، ففيما يخص الطريقة غير المباشرة نلاحظ أن الفن المالي يتخذ من تداول الثروة ومن استعمالها موضوعاً للضريبة بصفتها مظهراً خارجياً لوجود الثروة.
ب- أن الخيار بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة لتتبع الثروة يعني في الوقت نفسه خياراً بين نوعين من الموضوعات التي تفرض عليها الضريبة وهما وجود الثروة وتداولها.
ت- أن كل طريقة من هاتين الطريقتين في تتبع الثروة تقتضي بالإضافة إلى اختلاف المادة التي تتخذها موضوعاً للضريبة عن تلك التي تتخذها الطريقة الأخرى، إجراءات فنية خاصة تختلف عن تلك التي تقتضيها الطريقة الأخرى.

لقد اعتمد الفكر المالي على التفرقة بين الضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة على ثلاثة معايير:

1. المعيار الإداري:

يتخذ بعض علماء المالية أسلوب التحصيل كمعيار للتفرقة بين هذين النوعين من الضرائب، فيرون أن الضريبة مباشرة إذا كانت عن طريق جداول اسمية تتدرج فيها أسماء الخاضعين للضريبة ومقدار المادة الخاضعة والمبلغ الواجب تحصيله وتاريخ الاستحقاق إذ تعتبر غير مباشرة إذا لم تحصل بهذه الطريقة وإنما بحدوث وقائع أو تصرفات معينة، ومثال ذلك عبور سلع معينة مستوردة على إدارة الجمارك إذ تفرض عليها هذه السلع ضرائب جمركية، ويعاب على هذا المعيار في التفرقة أنه غير علمي، وكذلك نجد أنه من المفروض أن يراعي اختلاف في طبيعة الضرائب لا في أساليب تحصيلها لأن هذه الأساليب معرضة للتغيير إذا اقتضت الظروف ذلك "وليس من المعقول أن تعتبر ضريبة ما من الضرائب المباشرة في وقت معين ثم تصبح من الضرائب غير المباشرة لمجرد تغيير طريقة جبايتها"⁽¹⁾.

2. معيار راجعية الضريبة:

تعني راجعية الضريبة تحديد الشخص الذي يتحمل عبء الضريبة بصفة نهائية وهو ما أسماه آدم سميث بظاهرة استقرار الضريبة⁽²⁾.

إذ أنه ليس من الضروري أن الذي يتحمل العبء في النهاية هو نفسه الملتزم قانونياً بأدائها وعلى ضوء هذا المدلول تفرق الإدارة بين شخصين:

أ- المكلف القانوني: وهو شخص وسط تفرض عليه الضريبة ثم ينقلها إلى شخص آخر وذلك بدمج ثمنها في السلعة ويسمى هذا بدفع العبء إلى الأمام.

(1) منسي أسعد عبد المالك، اقتصاديات المالية العامة، 1970م، مطبعة مخيم، بغداد، ص ص 143 - 195.

(2) منسي أسعد، المرجع السابق، ص 196.

ب- المكلف الحقيقي: يعتبر هذا الشخص الذي لا يتعامل مع الإدارة الجبائية، مكلفاً حقيقياً ولكنه يتحمل عبء الضريبة بصفة نهائية، وعلى هذا الأساس تكون الضريبة مباشرة إذا كان الذي يتحملها نهائياً هو الذي يدفعها للخزينة، وتكون غير مباشرة إذا كان الشخص الذي يدفعها يستردها عن طريق عبئها إلى المكلف الحقيقي أي المستهلك النهائي، وهكذا تكون الضريبة على الدخل مثلاً ضريبة مباشرة والضريبة على رأس المال ضريبة غير مباشرة.

3. معيار الثبات أو عرضية المادة الخاضعة للضريبة:

يتفق معظم الاقتصاديون على هذا المعيار وبمقتضاه تكون الضريبة مباشرة إذا فرضت على مادة تتسم بالثبات أو الاستقرار النسبيين كالضريبة العقارية المفروضة على الملكية والضريبة العامة المفروضة على الإيرادات والمفروضة على الدخل، وتعتبر الضريبة غير مباشرة إذا كانت مفروضة على وقائع وتصرفات عرضية غير متوقعة كإجراءات نقل الملكية التي تفترض عليها الضريبة عند توثيق العقد الناقل لها. فالضرائب المباشرة هي التي تقبل بطبيعتها أن تكون محلاً لمراعاة الظروف الشخصية للمكلف أما الضرائب غير المباشرة فهي التي لا يمكن معها إعمال فكرة شخصية للضريبة أو مراعاة هذه الظروف.

2/ الضرائب النسبية التصاعدية:

يقصد بالضرائب النسبية تلك الضرائب التي تفرض على الدخل أو الثروة بنسبة معينة أو بسعر محدد ويكون هذا السعر ثابتاً لا يتغير بتغير قيمة ما تفرض عليه، ويعرفها الدكتور عاطف صدقي "الضرائب النسبية هي التي يكون سعرها ثابتاً رغم تغير المادة الخاضعة لها"⁽¹⁾.

إذ تتميز هذه الضريبة بالسهولة وعدم التعقد في تطبيقها، لكنها تبقى بعيدة عن مبدأ العدالة خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتفاوت الكبير بين دخول أفرادها فأصحاب الدخل الضعيفة هم أكثر المتضررين من هذه الضريبة، إذ أن العبء النسبي للضريبة يكون أكبر بالنسبة للمكلف ذي الدخل الأقل ويكون أقل بالنسبة للمكلف ذي الدخل الأكبر .

أما الضرائب التصاعدية فيعرفها أيضاً الدكتور عاطف صدقي في كتابه "مبادئ المالية العامة" أنها: هي الضريبة التي يتغير سعرها بتغير قيمة وعائها إي يزداد سعرها بازدياد المادة الخاضعة لها .

من مزايا هذه الضريبة تحقيق مبدأ العدالة الضريبية بقدر أكبر من الضريبة النسبية لأن كل مكلف يدفع القدر الملائم لدخله على العكس في الضريبة النسبية، كما أنها تراعي الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، أي أن في تطبيق مبدأ تصاعد الضريبة سيقبل من حدة الطبقات الموجودة في المجتمع ويعاب عليها أنها تقلل من درجة تكوين رأس مال المكلف بالقدر الموجود في الضريبة النسبية.

(1) علي بن ساعد، المالية العمومية، 1992م، مطبوعة المعهد الوطني للمالية، بغداد-القلعة، ص 107.

3/ الضرائب العينية والضرائب الشخصية:

نجد أنه من اللفظ المسماة به الضرائب العينية أنه يخص بالذكر الأشياء المادية كالمال والضرائب العينية أو الحقيقية تنصب على المال كوعاء لها ودون اعتبار لشخصية مالكة وهي ذات عنصر اقتصادي بدون ما تأخذ بعين الاعتبار وضعية الأفراد الخاضعين لها، فالضريبة العقارية وحقوق التسجيل هي ضرائب حقيقية ، يمكن لعدة أشخاص مكلفين أن يدفعوا نفس الضريبة المطبقة على نفس الوعاء الضريبي⁽¹⁾، وعلى هذا الأساس فهي تعادل بالمال الخاضع لها دون الشخص ويتسم هذا النوع بسهولة تطبيقها وغازة حصيلتها لأنه يقتصر على المال فقط، مثل ضريبة الاستهلاك حين تفرض على بعض السلع دون مراعاة المركز المالي للمستهلك إضافة إلى الضرائب الجمركية .

يعاب عليها بأنها تأخذ بنظام نسبي واحد فهي قد لا تتحقق ومبدأ العدالة الضريبية إذ أنها غير مرنة . أما الضرائب الشخصية فهي تنصب على المال أيضا كوعاء للضريبة لكن مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف الممول الشخصية والاجتماعية والاقتصادية⁽²⁾.

وتعد الضرائب الشخصية أكثر مراعاة لقواعد العدالة الضريبية وذلك لأخذها بعين الاعتبار ظروف الممول الشخصية ، كما أنها تحد من التفاوت بين الدخل والثروات وتخفف بالتالي من الصراع الطبقي.

خامساً: التقسيم الاقتصادي للضريبة:

إن الصعوبة التي لمسناها في التمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب الغير المباشرة ، جعلت علماء المال يفضلون التمييز بين الضرائب بالاستناد إلى مطارح الضريبة، هذه المطارح لا تعدوا أن تكون رأس مال، أو دخل أو نفقة.

1/ الضرائب على الدخل:

إن مع التطور والتوسع التجاري وانتشار الصناعة ظهرت أنواع جديدة من دخول الثروة المنقولة لم تكن تتناولها الضرائب قديما ، وقد رأت بأن من الضروري تحصل هذه الإيرادات الغزيرة للخرينة العامة للدولة كما يعد الدخل أفضل مقياس لقدرة الأفراد على دفع الضرائب.

1. تعريف الدخل:

لقد اختلف علم الاقتصاد وعلم المالية العامة على تعريف الدخل فيعرفه FISHER بأنه عبارة عن تيار من الاشباع يتدفق خلال فترة زمنية معينة كما يعرفه HICKS بأنه "عبارة عن القيمة النقدية للسلع والخدمات

(1) أمين يعقوب، الجباية والتنمية الاقتصادية، 1995م، بدون، بغداد، ص 22.

(2) علي بن ساعد، مرجع سابق، ص 108.

التي يحصل عليها الفرد من مصدر معين خلال فترة زمنية معينة⁽¹⁾ أما المالية العامة فيرجع تعريفها إلى نظريتين:

نظرية المصدر والتي تعرفه على أنه قوة شرائية نقدية تتدفق بصفة دورية خلال فترة زمنية معينة أما نظرية الإثراء فتعرفه بأنه القيمة النقدية للزيادة الصافية لمقدرة الشخص الاقتصادية بين تاريخين أو خلال مدة زمنية معينة⁽²⁾ وعلى العموم فيمكن أن نعرف الدخل على انه تلك الزيادة في ذمة الممول خلال فترة زمنية معينة، هذه الزيادة تقدر بالنقد وعند استهلاكها لا تمس الثروة الأصلية.

2. الضريبة على الدخل:

تقدر الضريبة على أساس ما يحققه المكلف منها خلال فترة زمنية معينة سواء كانت جهرًا أم سرًا، ونستطيع أن نميز من خلال التعريف السابق للدخل نوعين من الضريبة على الدخل: ضرائب نوعية وضرائب عامة. الضريبة النوعية أو الضريبة على فروع الدخل⁽³⁾ وتمس كل نشاط يمارسه المكلف على حدى مثل الضريبة على الأجور والمرتبات ، والضرائب على الأرباح المهن الحرة ، أما الضرائب العامة فتتاول جميع عناصر دخل المكلف على اختلاف أنواعها مثلًا الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG).

2/ الضرائب على رأس المال:

نعرف رأس المال بأنه جملة الأموال العقارية أو المنقولة، والممتلكات من طرف شخص في لحظة معينة مهما كانت، أي سواء كانت لدخل نقدي أو عيني أم لخدمات أم عاطلة على الإنتاج.

نفس الضريبة على رأس المال التي تمس جميع عناصر الثروة المكونة للذمة المالية للمكلف ونفرق في مجال الضريبة على رأس المال بين نوعين وهما: الضريبة على رأس المال والضريبة على الثروة ونقصد بالضريبة على رأس المال تلك التي تفرض على رأس مال المنتج ، أي المستخدم في العملية الإنتاجية بينما نقصد بالضريبة على الثروة تلك التي تفرض على كل ما يمتلكه الممول من الأموال العقارية أو المنقولة نتطرق في دراستنا هذه إلى أهم الضرائب التي تفرض على رأس المال وهي ثلاثة أنواع:

1- الضريبة على تملك رأس المال:

هي ضريبة استثنائية أي غير دورية ، تقوض في الظروف الاستثنائية ، ومثل ذلك أوقات الحرب وعادة ما تكون هذه الضريبة بسعر مرتفع وبالتالي يؤدي الوفاء بها إلى اقتطاع جزء رأس المال لذلك يؤخذ على هذه الضريبة أنها:

أ. تؤدي إلى الإنقاص من المقدرة الإنتاجية .

(1) عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، 1972م، دار النهضة، بيروت، ص 126.

(2) عبدالمنعم فوزي، المرجع السابق، ص 132.

(3) رفعت محجوب، المالية العامة، 1979م، دار النهضة العربية ، بيروت، ص 207.

ب. أنها تضعف من ميل الأفراد للادخار ومن ميلهم للاستثمار، وهذا لأنها تصيب رأس المال أي تصيب مصدر الادخار .

ففي سبيل تبرير هذه الضريبة الاستثنائية على رأس المال يمكن القول أنه تعتبر لازمة لتصفية بعض الطبقات الاجتماعية أو للحد من التفاوت بين الطبقات .

2- الضريبة على الزيادة في قيمة رأس المال:

إذا تحدث في قيمة رأس المال، سواء كان في شكل أموال عقارية أم في شكل أموال منقولة وإن كانت غالباً ما تتفاوض على الزيادة في قيمة العقار، وشرط فرض هذه الضريبة على الزيادة في قيمة العقار ألا تكون هذه الزيادة راجعة إلى عمل صاحب العقار بل إلى ظروف المجتمع، ومثلها الأعمال العامة وزيادة السكان والمضاربة على العقارات والحروب والتنمية الاقتصادية .

3- الضريبة على التركات:

يقصد بالضريبة على التركات تلك الضريبة التي تفرض على انتقال رأس المال من المورث إلى الموصى لهم، وانطلاقاً من هذا المفهوم اعتبرت هذه الضريبة ضريبة مباشرة على ذات الثروة بمناسبة انتقالها بالوفاة. كما يمكن القول بأن الضريبة على التركات ، والتي تكون عادة بسعر مرتفع تضمن الخزينة العمومية حصيلة مالية كبيرة وأن الدولة قد تلجأ إلى فرض الضريبة قبل توزيع التركة، وأن الوارث يسهل عليه وهو يتلقى التركة دفع الضريبة منها .

2/ الضرائب على الإنفاق:

هذا النوع من الضرائب يمس الفرد لحظة استعماله للثروة من أجل تلبية حاجياته والحصول على خدمة معينة ويتوقف حجم هذه الضريبة على حجم الاستهلاك فكلما كانت القدرة الشرائية للفرد أكثر كانت المردودية لهذه الضريبة أحسن وأوفر وتسمى الضريبة على الإنفاق أحياناً بالضريبة غير المباشرة كما أن هذا النوع من الضرائب على الإنفاق يشمل عدة أشكال نذكر منها:

1. الضريبة المتدرجة:

تقوم بإخضاع جميع المراحل التي يمر بها الإنتاج دون تمييز وذلك من مرحلة إعداد السلعة للاستهلاك النهائي إلى مرحلة تجارة التجزئة⁽¹⁾.

2. الضريبة الوحيدة:

وتقوم بإخضاع مرحلة واحدة من مراحل الإنتاج دون غيرها من المراحل كاستعمال الضريبة على الإنتاج أو الضريبة على الاستهلاك.

(1) يونس أحمد البطريق، مرجع سابق، ص 123 .

3. الضريبة على القيمة المضافة:

وتعد أكثر الضرائب غزارة في التحصيل ويقصد بالضريبة على القيمة المضافة تلك التي لا تفرض على القيمة الكلية لسلعة أو الخدمة بل على الإضافات المتتالية في قيمتها⁽¹⁾ فهذه الضريبة تسير على شكل الضريبة المتدرجة أي في كل مرحلة من مراحل الإنتاج لفرض ضريبة ، غير أن هذه الضريبة لا تمس إلا القيمة المضافة والتي هي الزيادة في قيمة الإنتاج التي يحصل عليها في كل مرحلة بحيث أن البائع يقوم بحساب الضريبة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج على مجموع سعر بيع إنتاجه ليؤديها طبعاً بعد خصم مبلغ الضريبة التي سبق وأن تم توريدها للخزينة في المراحل السابقة مع تقديم الوثائق التي تثبت ذلك .

3/ الضرائب الجمركية:

يطلق على الضرائب الجمركية تجاوزاً اسم "الرسوم الجمركية" وهي أهم أنواع الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك، وتفرض على السلع التي تجتاز حدود الدولة بمناسبة استيرادها أو تصديرها وقد تفرض الضرائب الجمركية لغايات مالية، أي للحصول على إيرادات للخزينة أو تفرض في كثير من الأحيان لغايات اقتصادية بهدف حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية.

حيث تفرض هذه الضريبة إما على قيمة السلعة بنسبة مئوية معينة وتكون عندئذ قيمية، وإما أن تفرض بصورة مبلغ معين على الوحدة من السلعة وتكون عندئذ نوعية .

فلكل من هذين النوعين مزايا وعيوبه فالضريبة القيمية تمتاز بالمرونة أين تزداد حصيلتها بازدياد أسعار السلع المفروضة عليها هذه الضريبة ، ويؤخذ عليها أنها معقدة وقد تحتاج إلى نفقات جبائية مرتفعة لما يمكن أن تتطلبه من خبراء لتقدير قيم السلع المختلفة.

أما الضرائب النوعية، فتمتاز بسهولة جبايتها، ويؤخذ عليها أنها قد تتعرض مع العدالة في الضريبة، لأنها تكون أكثر ارتفاعاً بالنسبة للسلع الرخيصة منها للسلع المرتفعة السعر من النوع نفسه ولذلك تعالج الإدارة هذا الوضع بتقسيم كل سلعة إلى عدة أصناف، يفرض على كل صنف منها ضريبة مختلفة، كأن تقسم المنسوجات الصوفية إلى أصناف على أساس الوزن، المتر مثلاً، إلا أن ذلك يستوجب عندئذ عمليات فنية معقدة تستلزم تكاليف عديدة.

سادساً: أثر الضريبة على الاقتصاد والاستثمار القومي:

قد بات من الضروري على الدول أن تتدخل في تمويل التنمية الاقتصادية وخاصة أن البلدان المتخلفة التي تتسم بندرة رأس المال الذي يعتبر صلب التنمية الاقتصادية وقوامها، إن نقص رأس المال ينتج عنه ضعف الاستثمارات الذي يجعل سرعة التطور الاقتصادي ضعيفة، ولم تجد الدول النامية بدائل أمام هذه

(1) علي بن ساعد، مرجع سابق، ص 144.

الوضعية إلا اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي المتزايد لتمويل مشاريعها الاقتصادية والاجتماعية، وقد تبين ما لهذه الإجراءات من عواقب وخيمة على شتى الميادين ومع مرور الزمن توسعت مهام الدولة وخاصة سياستها المالية العامة التي نمت هي الأخرى وتطورت أهم أساليبها الضريبية بهدف تغطية النفقات العامة وتحقيق التوازنات الكبرى ومن ثم إيجاد تنمية اقتصادية متجانسة ومتوازنة.

إن صفة الجبر التي تتميز بها الضريبة إضافة إلى كونها بدون مقابل تؤهلها أن تكون الوسيلة المفضلة لجلب الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة وتمويل الاستثمارات.

وتبرز كفاءة الضريبة كوسيلة مالية محبذة لإسهامها الكبير في تغطية نفقات الهياكل القاعدية، كما يمكن للضريبة أن تؤدي إلى تطوير القطاعات التي تتميز بإنتاج ضعيف بزيادة نفقات الاستثمار وتوجيهها نحو القطاعات العاجزة.

حيث تعتبر السياسة الضريبية بشكل عام أداة قوية لتنمية الإيرادات العامة للدولة وذلك بتطبيق سياسة مالية مخطط لها ومنظمة على أساس بنية اقتصادية موجهة لتحقيق اقتصاد متكامل، وينطوي ذلك على القيام باستثمارات ضخمة في بعض المجالات المختارة فضلاً عن القيان باستثمارات صغيرة في بقية المجالات التي يشتمل عليها الاقتصاد الوطني، ويكون هذا التفضيل بالنظر على الحاجة الملحة لعملية التنمية السريعة إذ يتطلب بالضرورة التعرف على البدائل الاستثمارية المتاحة، ومن هذا المنطلق يمكن تصور أشكال التدخل الحكومي في عملية الاستثمار لما يلعبه هذا الخيار من دور فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية خصوصاً إذا كان هذا الاستثمار قد أدرّ على صاحبه الفائدة المرجوة منه وفقاً لما سطر له من أهداف المشروع، وعن طريق استخدام سياسة ضريبية ناجعة تدفع بالمستثمر إلى توظيف أمواله دون تردد⁽¹⁾.

(1) أمين يعقوب، مرجع سابق، ص 66.

المبحث الثاني

مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وطرق حسابه ومكوناته

أولاً: مفهوم ومكونات الناتج المحلي الإجمالي:

1/ المفهوم:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي (GDP) Gross National Product بأنه القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل حدود الدولة، بغض النظر عن عناصر الإنتاج والموارد المستخدمة سواء وطنية أم أجنبية، ويستخدم هذا المعيار لحصر مستوى نشاط الاقتصاد الوطني وتحديد مساهمة عناصر الإنتاج الوطنية الموجودة في الخارج، ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق جمع قيم الإنتاج المحلي داخل حدود الدولة وهو :

الناتج الإجمالي المحلي = [الناتج القومي الإجمالي - عوائد عناصر الإنتاج الوطنية الموجودة في الخارج + عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية الموجودة في داخل حدود الدولة].

2/ الناتج القومي الصافي :

إن قيمة الناتج القومي لا تمثل قيمة الانتاج الفعلي الذي حدث، فهناك جزء من الناتج القومي يخصص للتعويض عنى إندثار رأس المال (إهلاك).

أ- يعرف الإهلاك بأنه النقص في قيمة رأس المال نتيجة لاستخدامه في العملية الإنتاجية.

ب- وهنا يتم حجز جزء من قيمة الناتج للتعويض عن الآلات التالفة وقطع الغيار وعليه فإن قيمة صافي الناتج القومي يساوي :

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي - إهلاك رأس المال.

3/ الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق:

الناتج الإجمالي المحلي بسعر السوق = الكمية المنتجة من السلع والخدمات X السعر السائد في السوق لتلك السلع والخدمات.

والسعر الذي يقدم ويحسب الناتج على أساسه هو السعر النهائي السائد في السوق لتلك السنة، وهنا يتم حساب سعر السلعة بشكلها دون الالتفات إلى أسعار المواد الخام الأولية التي تكونت منها هذه السلعة، وذلك تحسباً من الإزدواجية في حساب قيمة بعض السلع مرتين، مرة على أساس أنها سلعة وسيطة ومرة وهي سلعة نهائية، فهذا لا يتم حساب قيمة السلع الوسيطة.

4/ الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة:

وهو عبارة عن قيمة مجموع السلع والخدمات داخل حدود الدولة بإعتبار سعر التكلفة لعناصر الإنتاج الداخلة في تكوين تلك السلع والخدمات.

ويتم حساب قيمة الناتج المحلي بإعتبار كلفة المنفق على عناصر الإنتاج التي أدت إلى إيجاد الناتج المحلي حيث يتم استخدام مجموعة من عناصر الإنتاج بكميات مختلفة وبأسعار معينة لإنتاج مجموعة من السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، وكلفة استخدام عناصر الإنتاج المشغلة لإنتاج تلك السلع والخدمات تعبر عن قيمة الناتج المحلي ولكن بسعر تكلفة تلك العناصر وليس بسعر بيعها.

الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة = [الكمية المنتجة من السلع والخدمات X كلفة استخدام عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاج تلك السلع والخدمات].

ويقصد بكلفة استخدام عناصر الاستخدام هي المبالغ المدفوعة على عناصر الإنتاج وهي :

1. ما يدفع جراء إستخدام الأرض التي تقام عليها المشاريع (ريع).
 2. ما يدفع جراء إستخدام المنظم لإدارة الأعمال والسيطرة عليها (ربح).
 3. ما يدفع جراء تشغيل رأس المال لتحريك بقية العناصر (فائدة).
 4. ما يدفع جراء تشغيل العمال للحصول على إنتاج (أجر).
- بالإضافة إلى أسعار المواد الخام والمواد الأولية الداخلة في إنتاج تلك السلع والخدمات مع أي مصروفات تتعلق بعملية الإنتاج.

4/ الناتج المحلي الإسمي والناتج المحلي الحقيقي:

من تعريف الناتج القومي بأنه القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في دولة م خلال فترة زمنية محددة، تبين أن التعريف مقياس نقدي يعطي قيمة السلع والخدمات بالأسعار الجارية أو الأسعار الثابتة.

الأسعار الجارية: وتعرف بمجمل الناتج المحلي الإسمي.

الأسعار الثابتة: وتعرف بمجمل الناتج المحلي الحقيقي.

عليه الناتج المحلي الإسمي هو قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في دولة ما، مقاسة بأسعار السوق الجارية.

الناتج المحلي الإسمي = كمية السلع والخدمات المنتجة في دولة ما خلال فترة زمنية ما X الأسعار الجارية لتلك السلع والخدمات خلال نفس الفترة.

ويطلق عليه الناتج المحلي بسعر السوق ويختلف من سنة لأخرى نظراً لإختلاف الأسعار السائدة في كل سنة وإختلاف كمية الإنتاج.

والناتج المحلي الحقيقي هو قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في دولة ما مقاسة بأسعار قياسية نسبة إلى سنة أخرى غير هذه السنة وتدعى سنة الأساس.

إن قيمة الناتج المحلي الإسمي تختلف من سنة إلى أخرى كونها مقاسة بالأسعار الجارية والسائدة لتلك السنة ونظراً لوجود مشكلة التضخم فقد أعطى حسابات الناتج المحلي الإسمي إنطباعات غير دقيقة عن الوضع الإقتصادي للدولة.

ثانياً: طرق قياس الناتج المحلي

يتم قياس الناتج المحلي بثلاث طرق: طريقة الناتج، طريقة الدخل، وطريقة الإنفاق.

1- طريقة الناتج:

يمكن تعريف إجمالي الناتج المحلي بأنه مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة واحدة. من التعريف السابق لمفهوم الناتج المحلي، يجب ملاحظة التالي:

أ. يتضمن الناتج القيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات، حيث لا يتم احتساب قيم السلع الأولية (كالمواد الخام)، أو قيم السلع الوسيطة (التي يتم استخدامها في إنتاج سلعة أخرى)، وذلك من أجل تجنب الوقوع في مشكلة ازدواجية الحساب (Double-Counting). فعلى سبيل المثال، يوضح الجدول رقم (2/1) مراحل الإنتاج الخاصة لإنتاج سلعة معينة.

جدول (2/1) مراحل الإنتاج الخاصة لإنتاج سلعة معينة.

مرحلة الإنتاج	التصنيع	قيمة البيع	القيمة المضافة
المصنع الأول	مادة خام	10	10
المصنع الثاني	تقطيع وتجهيز للتصنيع	18	8
المصنع الثالث	تصنيع السلعة	25	7
	بائع التجزئة	53	25

نلاحظ من الجدول أن المصنع الأول، قام ببيع المادة الخام (سلعة أولية) بمبلغ (10) جنيهات إلى المصنع الثاني، وتعتبر هذه المرحلة الأولى من مراحل الإنتاج. أما المصنع الثاني فقد قام بتجهيز وإعداد المادة الخام التي حصل عليها (سلعة وسيطة)، والتي ستستخدم في عملية إنتاج سلعة أخرى ومن ثم بيعها إلى المصنع الثالث بسعر (18) جنيه، أي أن المصنع الثاني قد أضاف إلى قيمة الإنتاج (8) جنيهات. أما بالنسبة للمصنع الثالث، فقد بدأ بعملية تصنيع السلعة وذلك باستخدام المواد التي حصل عليها من المصنع الثاني.

وعندما تصبح هذه السلعة جاهزة فإن المصنع الثالث يقوم ببيعها بمبلغ (30) جنيه، أي أن المصنع الثالث قد قام بإضافة ما يعادل (5) جنيهات إلى قيمة الناتج.

السؤال الآن هو ما هو سعر بيع هذه السلعة في السوق؟ أو ما هي قيمة السلعة النهائية؟ عند احتساب قيمة البيع لكل مصنع سيصبح سعر البيع (53) جنيه، بينما لو احتسبت القيمة المضافة (Value Added) لكل مرحلة من مراحل الإنتاج يصبح سعر السلعة (25) جنيه. لذلك، فإن احتساب سعر السلعة بناء على جمع قيمة البيع في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، سنحصل على قيمة غير حقيقية للسلعة. ففي هذه الحالة، يتم احتساب قيمة السلعة أكثر من مرة. ولذلك يتم استخدام القيمة المضافة (أو القيمة النهائية لسعر السلعة في السوق)، من أجل احتساب قيمة الناتج المحلي. ويتم احتساب القيمة المضافة كما يلي:

$$\text{القيمة المضافة} = \text{قيمة الإنتاج} - \text{قيمة مستلزمات الإنتاج}$$

ب. يمثل الناتج تدفقاً (Flow)، حيث يتم احتساب السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال السنة فقط. فإذا كنا نريد احتساب الناتج المحلي لسنة (2005) مثلاً، فيتم احتساب القيمة السوقية (سعر السلعة في السوق)، وذلك لجميع السلع النهائية والخدمات التي تم إنتاجها في عام (2014) فقط.

2- طريقة الدخل:

يمكن تعريف إجمالي الدخل المحلي بأنه مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة واحدة. وبالتالي فلا بد وأن يساهم كل عنصر إنتاجي في العملية الإنتاجية، حتى يتم احتساب ما يحصل عليه ضمن الدخل المحلي. ويتم احتساب إجمالي الدخل المحلي (GNI) كما يلي:

$$\text{إجمالي الدخل المحلي} = \text{صافي الدخل المحلي} + \text{ضرائب غير مباشرة} + \text{إهلاك رأس المال} - \text{إعانات إنتاجية}$$

ويتكون صافي الدخل المحلي ((Net National Income (NNI)) من الدخول التالية:

أ- أجور ومرتببات: وهي الدخول التي يحصل عليها العناصر الإنتاجية نظير مساهمتها بدنياً وذهنياً في العملية الإنتاجية.

ب- أرباح وفوائد: وهي أرباح الشركات والمنشآت بينما الفوائد تمثل العائد الذي يحصل عليه العنصر الإنتاجي مقابل قيامه بإقراض مبالغ نقدية إلى المستثمرين.

ج- إيجارات وريع: وهي الدخول التي يحصل عليها العنصر الإنتاجي نظير استخدام مباني أو أراضي أو حقوق أخرى.

د- دخول أخرى: وهي الدخل التي لم يتم احتسابها في البنود السابقة كالدخل المتحصل لمالك محل صغير وهكذا. ويوضح التالي كيفية احتساب إجمالي الدخل المحلي.

$\begin{aligned} & \text{إجمالي الدخل المحلي} = \\ & \left. \begin{aligned} & \text{أجور ومرتبات} \\ & + \text{أرباح وفوائد} \\ & + \text{إيجارات وريع} \\ & + \text{دخول أخرى} \end{aligned} \right\} \text{صافي الدخل المحلي} \\ & + \text{ضرائب غير مباشرة} \\ & + \text{إهلاك رأس المال} \\ & - \text{إعانات إنتاجية} \end{aligned}$
--

3- طريقة الإنفاق:

يمكن تعريف الإنفاق الكلي بأنه مجموع الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C) والإنفاق الاستثماري (I) والإنفاق الحكومي (G) وصافي التعامل (الإنفاق) الخارجي (X-M)، أو:

$C + I + G + X - M = \text{الإنفاق الكلي}$
--

الفصل الثالث

الضرائب والنتاج المحلي الإجمالي في السودان

المبحث الأول: الاقتصاد والنظام الضريبي في السودان

المبحث الثاني: القطاعات المكونة للنتاج المحلي الإجمالي في السودان

المبحث الأول

الاقتصاد والنظام الضريبي في السودان

أولاً: الملامح الرئيسية للاقتصاد السوداني

يتكون البناء الاقتصادي للدولة من نتائج مجموع متغيراته الأساسية والمتغيرات الفرعية التابعة لها. لك نعبر أن الاقتصاد الوطني يتكون من نسيج متداخل ومتكامل من الخلايا الحية التي تتفاعل لتساهم في تحقيق إجمالي الناتج المحلي وإبراز موقف البناء الاقتصادي بكامله. ومن واقع البناء الاقتصادي للدول تصنف هذه الدول إلى دول متقدمة ودول نامية.

لا يختلف الاقتصاد السوداني كثيراً عن اقتصاديات الدول النامية، لذلك نقول أن البناء الاقتصادي في السودان يعكس بصورة واضحة موقف البناء الاقتصادي لدولة نامية تخطو خطواتها الأولى في مسار التنمية. فالملامح الرئيسية التي تميز اقتصاديات الدول النامية عن غيرها من الدول المتقدمة تسود بقدر كبير في السودان، ولكن يصعب علينا أن نشير على وجه التحديد المرتبة أو المقام الذي يحتله.⁽¹⁾

1/ أهم الخصائص التي تميز الدول النامية:

1. انخفاض حجم إجمالي الناتج المحلي نتيجة لضعف هيكل الاقتصاد ولصغر حجم إنتاج الوحدات التي تساهم في الناتج المحلي.
2. انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي.
3. يساهم القطاع الزراعي بنسبة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي للدول النامية.
4. يعتمد معظم السكان في كسب معيشتهم على الزراعة باعتبار أن مهنة الزراعة هي المهنة التي يتوارثها الأبناء عن الآباء والأجداد.
5. لإتجاه أعداد كبيرة من السكان للعمل في الزراعة مقارنة مع عوامل الانتاج المتاحة في هذا النشاط الإنتاجي، تنقش البطالة المقنعة في القطاع الزراعي في كثير من الدول النامية.
6. نظراً لانخفاض دخول الأفراد الذي يصرف على الطعام وغيره من حاجات الانسان الضرورية، فإن مقدار ما يدخره الفرد من دخله يكون قليلاً وربما لا يستطيع أن يدخر منه شيئاً، وهذا لا يساعد في التوسع في الاستثمار.
7. طبيعة مثل هذه الاقتصاديات النامية التي تعتمد أساساً على القطاع الزراعي تحتم أن تكون صادرات البلاد من المنتجات الزراعية الأولية والمواد الخام.

(1) عثمان إبراهيم السيد، الاقتصاد السوداني، دار جامعة القرآن الكريم للطباعة، ط 3، الخرطوم، 2005م، ص ص 13-14.

2/ الخصائص التي تتميز بها الدول النامية:

وهي على النحو التالي:⁽¹⁾

1- الخصائص الديمغرافية:

ويمكن إيجاز هذه الخصائص في النقاط التالية:

1. تتصف الدول النامية بنسبة خصوبة عالية تؤدي إلى إرتفاع نسبة المواليد فيها.
2. إرتفاع نسبة الوفيات لعدم توفر الخدمات الطبية الوقائية والعلاجية فيها بقدر ملائم.
3. إرتفاع نسبة وفيات المواليد لعدم إنتشار العناية بخدمات الأمومة والطفولة الطبية.
4. إنتشار سوء التغذية في أوقات كثيرة وفي مواقع كثيرة من هذه الدول النامية.
5. تضافر العديد من العوامل التي تؤدي إلى تدهور الصحة العامة في تلك الدول.
6. بالرغم من ذلك فإن نسبة زيادة السكان في الدول النامية تعتبر عالية.

2- الخصائص الثقافية:

1. قلة مؤسسات التعليم والمعلمين مما يحد من فرص التعليم.
2. إرتفاع نسبة الأمية في المجتمع.
3. انتشار السلوكيات التقليدية.
4. انتشار أساليب تخديم الأطفال كأيدي عاملة رخيصة.
5. عدم وجود طبقة وسطى في المجتمع مما يقسم المجتمع إلى طبقة عليا صغيرة ذات نفوذ واسعة وطبقة دنيا محرومة من متطلبات الحياة الكريمة الهانئة.

3- الخصائص السياسية:

هنالك العديد من الخصائص السياسية التي تؤدي إلى عدم الإستقرار السياسي في الدول النامية يمكن الإشارة إليها في النقاط التالية:

1. عدم نضوج أساليب الحكم وعدم استمرارها لفترات طويلة.
2. عدم توحيد الرؤى بين التجمعات الحزبية.
3. ظهور بعض الأحزاب أو التجمعات العقائدية التي تربط نفسها بسناريوهات محددة.
4. إنتشار ظاهرة الانقلابات العسكرية المتعاقبة التي لا تترك مجالاً للممارسات الديمقراطية لتنمو في تلك البلاد لتستقر على حال.

4- الخصائص التكنولوجية:

(1) عثمان إبراهيم السيد، المرجع السابق، ص ص 15-16.

وتتضمن الجوانب التالية:

1. يسود استخدام التكنولوجيا التقليدية في إنتاج كثير من المنتجات في الدول النامية.
 2. تقتصر الدول النامية لوسائل وبرامج التدريب الضرورية والكافية التي تساعد على رفع كفاءة الفرد.
 3. ضعف الانتاجية من السمات الأساسية في الدول النامية.
- وبالنظر في إلى السمات التي تميز الدول النامية نجد أنها تطابق إلى حد كبير السمات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في السودان. فالملامح الرئيسية للإقتصاد السوداني توضح ضعف الهيكل الاقتصادي مقارنة مع الهياكل الاقتصادية في الدول المتقدمة ولدراسة الإقتصاد السوداني لابد من تناول مكوناته الأساسية ويأتي في مقدمتها معرفة موقف إجمالي الناتج المحلي وتساعد معرفة إجمالي الناتج المحلي ومقاديره من عام لآخر في إبراز الصورة الحقيقية للإقتصاد القومي وتوضح كذلك التغييرات الأساسية التي تطرأ على هيكل الإقتصاد. وقد أبرزت حسابات الدخل القومي لإجمالي الناتج المحلي تطوراً منذ عام 1955م/1956م وإن اختلف مده ونسبة تطوره من عام لآخر كما يتضح من الجدول أدناه.

ففي الخمس عشرة سنة الأولى منذ استقلال السودان (1956/1955 - 1969) كان إجمالي الناتج المحلي بسعر تكلفة الإنتاج بملايين الجنيهات السودانية على النحو الذي يأتي في الجدول رقم (2/1) التالي:

جدول رقم (3/1) إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1956/1955 - 1969)

(بملايين الجنيهات السودانية)

السنة	إجمالي الناتج المحلي
56/55	284.2
57/56	312.6
58/57	307.9
59/58	318.5
60/59	346.1
61/60	353.8
62/61	404.6
63/62	407.1
64/63	409.9
65/64	421.7
66/65	441.3
67/66	456.9
68/67	489.9
69/68	527
70/69	505.9

المصدر الجهاز المركزي للإحصاء

أما خلال السنوات الست والعشرين التالية 1995/94-70/69م فقد أوضح إجمالي الناتج المحلي زيادة مطردة وكبيرة من عام إلى عام. بالرغم من أن حجمه خلال هذه السنوات محسوب بالأسعار الجارية (من المعلوم أن حسابات الدخل القومي تحسب بالأسعار الجارية والثابتة فأعداد حسابات الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية يبين الصورة النقدية لحجم الناتج الإجمالي "الإنتاج" في السنة المعينة، وهذه الصورة النقدية تتأثر بتقلبات الأسعار من هبوط وارتفاع، أما إعداد إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة يعطي الصورة الحقيقية لحجم إجمالي الناتج المحلي مقارنة مع سنة معينة، كما يحسب الناتج القومي بسعر تكلفة الإنتاج)، إلا أن الزيادات الكبيرة في إجمالي الناتج المحلي توضح إلى حد كبير توسع قاعدة النشاط الاقتصادي في البلاد خلال السنوات المذكورة وزيادات مجالات النشاطات الاقتصادية الحديثة مقارنة بالنشاطات الاقتصادية التقليدية. ولا بد من التأكيد على أن حدة التضخم التي حدثت في السنوات العشر الأخيرة للفترة المذكورة لها أثر كبير في الزيادات الواضحة في حجم الناتج المحلي.⁽¹⁾

ثانياً: أسباب مشكلة تدهور الاقتصاد السوداني:

هنالك أسباب رئيسية لعبت دوراً مهماً في عرقلة الاقتصاد السوداني وأعدته من اللحاق بركب الدول المتقدمة منها السودان من أكبر الأقطار في أفريقيا ودول العالم من حيث المساحة بسبب هذا الحجم الكبير الشاسع احتوي علي عدد من الأقاليم المناخية المتنوعة، ويعتبر الغالبية العظمي من السكان فقراء بمتوسط دخل أقل من 400 دولار في السنة. مستويات التعليم منخفضة وانتشار الأمراض الأمر الذي شكل عبأً ثقيلاً علي زيادة الإنتاج. كما تفتقر البلاد إلى البنيات التحتية، فضلا عن هجرة العقول والكوادر المؤهلة والمدرية للخارج. هذه الأسباب إضافة إلي الصراعات السياسية والاضطرابات المدنية أفضت جميعها إلي عرقلة الاقتصاد السوداني. تعد الحروب الأهلية الدائرة في السودان من أهم الأسباب التي عرقلة تقدم الاقتصاد السوداني، فاستمرار الحروب لفترات طويلة خصوصا حرب الجنوب ودارفور وغيرها من المناطق المختلفة أثقل كاهل الاقتصاد السوداني. تعاقب الحكومات المختلفة في تاريخ السودان تعد من أهم أسباب انهيار الاقتصاد السوداني نسبة لعدم الاستمرار في الخطط والاستراتيجيات، بالإضافة للآثار التي خلفها الاستعمار، وسنوات الجفاف التي ضربت المنطقة.⁽²⁾

ثالثاً: مشاكل التنمية في السودان:

بحسب بعض الدراسات، هناك العديد من المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية في السودان والتي تنحصر في أولاً، يعد السودان كغيره من الدول النامية يعاني من نقص في رأس المال وهي المشكلة الأساسية التي

(1) عثمان إبراهيم السيد، المرجع السابق، ص ص 17-18.

(2) علي الحسن محمد نور زروق، أثر التخطيط الاستراتيجي علي التنمية الاقتصادية في السودان: دراسة حالة : الخطة العشرية (1992 - 2002)م، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية العدد الخامس عشر ديسمبر 2015م، ص 9.

تقف أمام تقدم وتطور الدول. سابقا بذلت مجهودات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية رغم اللجوء قبل السبعينات إلي الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، الإقليمية، البنوك التجارية، بالإضافة للحصول علي المنح والهبات من الدول الصناعية، منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات القومية الأخرى. ثانياً، يعتمد السودان في تجارته الخارجية علي أعداد قليلة من المنتجات تجله عرضة لتقلبات الأسعار العالمية والتقلبات المناخية. يتم التخلص من هذه المشكلة بالتوسع في الصناعات التي تفي لحاجة السوق الداخل بعد توفر رؤوس الأموال اللازمة للتمويل وهي تعتبر أكبر المشاكل التي تواجه السودان الذي يعاني من ضعف مصادر التمويل. ثالثاً، إن الإنسان هو الثروة الحقيقية لأي أمة، وأن الهدف الأساسي هو صنع البيئة الملائمة للسكان لكي يتمتع بحياة كريمة حتى يتمكن من القيام بواجباته نحو التنمية بالصورة المثلى. علي الرغم من أن الحكومة قد رفعت ووافقت علي الأهداف التنموية للألفية كموجة للتنمية الاجتماعية في البلاد إلا أن الأداء في هذا الصدد كان بطيئاً وعلي وجه الخصوص (الانخفاض الحاد في الإنفاق علي القطاعات الإنتاجية). رابعاً، يعتبر السودان غني بالموارد كالبترول، المعادن، الغابات، الأسماك، والحياة البرية لكن هذه الموارد غير مستخدمة بالصورة المثلى.⁽²⁾

رابعاً: دراسة واقع الاقتصاد السوداني:

لدراسة الاقتصاد السوداني لابد من تناول مكوناته الأساسية، ويأتي في مقدمتها معرفة موقف الناتج المحلي الإجمالي. تساعد معرفة الناتج المحلي الإجمالي ومقاديره من عام لآخر في إبراز الصورة الحقيقية للاقتصاد القومي.

جدول رقم (3/2) موقف الناتج المحلي الإجمالي عدة سنوات

(بملايين الجنيهات)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي
1992	9056.7
1993	9471
1994	9566.3
1995	10140
1996	11312.4
1997	11997.6
1998	12986
1999	13536
2000	14671
2001	15611
2002	16654

المصدر : وزارة المالية ، العرض الاقتصادي عدة سنوات.

⁽²⁾ علي الحسن محمد نور زروق، المرجع السابق، ص ص 9-10.

سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع في عام (1993م) مقارنة بعام (1992م)، وواصل في الارتفاع من عام لآخر حتى وصل نسبة عالية في عام (1996م). لكن هذه الزيادة تعتبر زيادة غير حقيقية نسبة لارتفاع التضخم بنسبة بلغت 129 %، أما الزيادة في الناتج في الأعوام (2000م، 2001م، و 2002م) كانت زيادة حقيقية نسبة لانخفاض معدل التضخم إلى 8.4 % في عام (2000م) وذلك نسبة للمجهودات التي قام بها وزير المالية والاقتصاد الوطني عبد الوهاب عثمان آنذاك.

أولت الخطة اهتماما كبيرا للقطاع الزراعي في معظم سنوات البرنامج حيث سجل أعلى نسبة في العام (1994م) مقارنة بالعام الذي سبقه ويعود ذلك لزيادة الرقعة المزروعة والتوسع في زراعة محصول الذرة والقطن. سجل القطاع الصناعي نسبة عالية بلغت 19.5 % في العام (1992م) ويرجع ذلك لزيادة مساهمة الصناعات التحويلية، ونسبة لضعف مساهمتها في السنين التي تلتها نجد أنها أضعفت من مساهمة القطاع الصناعي. نجد في العام (2000م) سجلت القطاع الصناعي أعلى نسبة بلغت 46.5 % نسبة للمساهمة البترول. ظل قطاع الخدمات يسجل نسب متدنية ومتذبذبة من عام لآخر حيث سجل نسب متدنية جدا في عام (1996م) والعام (1997م).⁽¹⁾

1/ مشاركة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي (1992-2002م):

تعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي في البلاد، إذ تشارك بنسبة 49.8 % في إجمالي الناتج المحلي عام (1999م) وبنسبة 48.7 % في عام (1998م) وخلال الفترة من (1992-2002م) نجد أن نسبة المشاركة الفعلية للقطاع الزراعي ظل طوال هذه السنوات هو القطاع الذي يعتمد عليه الاقتصاد السوداني، كما تؤكد أيضا أن القطاعات الاقتصادية الأخرى لم تتوسع بالقدر الذي يزيد من نسب مشاركتها في إجمالي الناتج المحلي ويحد من نسبة مساهمة القطاع الزراعي. بالرغم من مشاركة القطاع الزراعي في الناتج المحلي بهذه النسب العالية إلا أن مكونات الإنتاج في هذا القطاع توضح عدم توازن الإنتاج فيه، وهذا نتيجة لأن البلاد تعتمد علي محصول نقدي رئيسي واحد مما يعرض الاقتصاد السوداني لأخطار تقلبات الأحوال الطبيعية، التي تؤثر تأثيرا مباشرا علي الإنتاج وتقلبات الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية (السيد1981م).

2/ مشاركة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي (1992-2002م):

يشمل القطاع الصناعي الصناعات التحويلية، الكهرباء، والبناء والتشييد. تعتمد خطط التنمية اعتماداً كبيراً علي التطور الصناعي، فهو يشكل المحور الرئيسي للنهضة، ويتطلب ذلك الاهتمام بهذا القطاع وتفعيله. سجلت معظم الأنشطة الصناعية في الفترة (1992-2002م) بالسودان درجات متفاوتة فقد شهد قطاع السكر نمواً كبيراً حيث قارب مجمل إنتاجه مرتين ونصف الطاقة التصميمية في عام (2001م)، و(2002م)، مقارنة

(1) علي الحسن محمد نور زروق، مرجع سابق، ص ص 10-11.

بعام (1990م) مرتفعا من 389 ألف طن إلي 969 ألف طن، إضافة إلي أن هنالك زيادة في إنتاج المواد الغذائية الأخرى. من ناحية أخرى خطت بعض صناعات الحديد خطوات مقدرة بإنشاء جياذ للصناعة الحديدية، كما أن صناعة الأغذية والمشروبات تساهم في إجمالي ناتج الصناعة التحويلية بنسبة 55 % وهذه المساهمة تزيد عن نصف إجمالي ناتج الصناعات التحويلية في السودان، مما يعطي مؤشر قويا بأن الاقتصاد السوداني يعتمد علي الزراعة، كما تعتبر صناعة النفط المساهم الكبير الثاني في الصناعات التحويلية بنسبة 16.8% (وزارة الصناعة 2000م).⁽¹⁾

جدول رقم(3/3) نسب مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في إجمالي الناتج المحلي (%)

العالم	مساهمة القطاع الزراعي	مساهمة القطاع الصناعي
1992	33.9	17.0
1993	38.0	17.5
1994	42.6	16.4
1995	43.0	14.1
1996	45.0	14.5
1997	47.6	15.1
1998	48.7	15.0
1999	49.8	15.8
2000	46.0	21.0
2001	45.6	22.8
2002	46.0	23.1

المصدر: وزارة المالية ، العرض الاقتصادي عدة سنوات.

خامساً: الإيرادات الضريبية:

ويعتبر الإيراد الضريبي العمود الفقري لإيرادات الحكومة المركزية في السودان، وتوضح الأرقام المتوفرة خلال السنوات 1970/69م - 1996م أن متوسط مساهمة الإيراد الضريبي خلال هذه الفترة يفوق ضعف متوسط مساهمة الإيرادات غير الضريبية، ويوضح الجدول التالي مصادر الإيرادات الضريبية وغير الضريبية في السنوات المذكورة ونسب الإيراد الضريبي وغير الضريبي:

جدول رقم (3/4) مصادر ونسب الإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية خلال الفترة 1970/69-1995/94

(بملايين الجنيهات)

السنة المالية	الإيراد الضريبي	النسبة المئوية	الإيراد غير الضريبي	النسبة المئوية
70/69	82.5	55.2	66.9	44.8
71/70	102.0	62.0	62.5	38.0
72/71	110.1	67.3	53.6	32.7
73/72	118.8	67.4	57.5	32.6

⁽¹⁾ علي الحسن محمد نور زروق، مرجع سابق، ص ص 12-13.

31.8	66.7	68.2	142.8	74/73
24.7	71.3	75.3	216.5	75/74
26.1	86.4	73.9	245.6	76/75
32.0	124.9	68.0	263.5	77/76
41.7	132.2	58.3	319.4	78/77
24.4	281.1	75.6	405.1	79/78
-	-	-	-	80/79
-	-	-	-	81/80
43.9	396	56.1	505.6	82/81
34.6	465.3	65.4	878.1	83/82
35.7	501.6	64.3	905.4	84/83
52.4	1432.6	47.6	1302.5	86/85
30.2	752.3	69.8	1739.7	87/86
29.3	1001.6	70.7	2414.6	88/87
15.6	855.6	84.4	4642.6	89/88
15.5	1232.1	84.5	6705.6	90/89
41.6	6825.4	58.4	9572.7	91/90
30.5	9284	69.6	21233.0	92/91
23.9	19959	76.1	63612.0	93/92
15.6	28219	84.4	152973.0	94/93
12.0	25310	88.0	193860	95/94
18	30990	82.0	142350	1995
13	93190	87.0	604580	1996

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد القومي العرض الاقتصادي، إدارة الحسابات الختامية
ويلاحظ أن متوسط نسبة مساهمة الضرائب في إيرادات الحكومة في السنوات 1996-72/71 قد بلغت
70% مقابل 30% فقط لمصادر إيرادات الحكومة الأخرى، تؤكد هذه الحقيقة أن اعتماد الحكومة على
الضرائب في إيراداتها اعتماد أساسي.⁽¹⁾

وعاء الضريبة في العصر الحديث هو الأموال، أي أن تفرض أموال على الثروة لا على الفرد نفسه، ويمكن
تتبع أموال الفرد أما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، فالطريق المباشر يعني تتبع الثروة أو الدخل منها
وهي تحت يد الفرد، أما الطريق غير المباشر فهو يعني تتبع الثروة أو الدخل بمناسبة إستعمالهم، ومن هنا
جاءت التفرقة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، أما الضرائب التي تفرض على الثروة أو
الدخل بمناسبة استعمالها أي إنفاقها فتسمى الضرائب غير المباشرة.

1. الضرائب المباشرة:

(1) عثمان إبراهيم السيد، الاقتصاد السوداني، دار جامعة القرآن الكريم للطباعة، ط 3، الخرطوم، 2005م، ص ص 81-83.

كما سبق القول إن الضرائب المباشرة هي تلك الضرائب التي تفرض على الدخل أو على الثروة بمناسبة الحصول عليهما، ومن أمثلة الضرائب المباشرة الضريبة على المرتبات والأجور ومافي حكمهما والضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية والضرائب على الاستغلال الزراعي والضرائب على المهن الحرة والمهن غير الحرة والضريبة على إيرادات القيم المنقولة.

2. الضرائب غير المباشرة:

الضرائب غير المباشرة هي الضرائب التي تفرض على الدخل أو الثروة بمناسبة إستعمالها أي إنفاقها، وهي تأخذ صورتين، ضرائب على الثروة بمناسبة تداولها وضرائب على الثروة أو الدخل بمناسبة إنفاقها أو إستعماله، وتسمى الأولى بالضرائب على التداول، ومن أمثلتها رسوم التسجيل وضريبة الدمغة، وتسمى الثانية بالضرائب على الإنفاق، والضرائب على الإنفاق قد تفرض بمناسبة عبور السلع إقليم الدولة (منه وإليه) أي على الاستيراد والتصدير وتسمى بالضرائب الجمركية أو التعريفية الجمركية، وقد تفرض على السلع والخدمات بمناسبة استهلاكها داخل إقليم الدولة وهنا تسمى بالضرائب على الاستهلاك أو الإنفاق أو المبيعات.

أ. الضرائب على التداول:

تفرض الضرائب على التداول، على إجراء التصرفات القانونية الدالة على إنتقال ملكية الأموال، أي على العقود والمعاملات، ومن أمثلتها، ضرائب الدمغة وضريبة التسجيل، وضرائب التسجيل تسمى في الماضي رسوم الدمغة، حيث كانت تدفع مقابل خدمة خاصة تقدمها السلطة العامة، وكانت في حدود تكلفة الخدمة، أما الآن فقد أصبحت هذه الرسوم تزيد في أحيان كثيرة عن قيمة الخدمة، فإنها لم تعد رسماً وإنما ضريبة على إنتقال الأموال.

ب. الضرائب على الإنفاق:

الضرائب على الإنفاق، هي الضرائب التي تفرض على إنفاق الدخل للحصول على السلع والخدمات وتأخذ صورتان، فقد يتم فرضها بمناسبة عبور السلع إقليم الدولة منه وإليه، أي الاستيراد والتصدير، وتسمى بالضرائب الجمركية أو التعريفية الجمركية، وقد تفرض على السلع والخدمات بمناسبة استهلاكها داخل إقليم الدولة وهنا تسمى بالضرائب على الإستهلاك .

1_الضرائب على الاستهلاك:

الضرائب على الاستهلاك، تأخذ صورتين، فقد تكون ضرائب نوعية على بعض السلع، أي تفرض على مجموعة محددة من السلع، وتسمى بالضرائب النوعية على الاستهلاك أو الانتاج، وقد تفرض على جميع أنواع السلع والخدمات، وتسمى بالضريبة العامة على الاستهلاك أو الانتاج أو المبيعات أو رقم الأعمال،

والضرائب النوعية على الاستهلاك تفرض على المنتجات المادية وغير المادية في مرحلة واحدة من المراحل التي تمر بها السلعة، وهي في طريقها من المنتج إلى المستهلك، ومن ثم فقد تأخذ عدة نماذج، فقد تفرض في مرحلة الإنتاج، وحينئذ تسمى ضريبة الإنتاج، وقد تفرض في مرحلة بيع السلع من تاجر جملة إلى تاجر التجزئة أو في مرحلة البيع من تاجر التجزئة إلى المستهلك النهائي، وفي هاتين الحالتين الأخيرتين تعرف برسوم الاستهلاك أو ضرائب الاستهلاك، أما الضريبة العامة على الاستهلاك، وهي الضرائب التي تفرض على جميع السلع والخدمات داخل الدولة إلا ما استثني بنص، فهي تسمى عند البعض بالضريبة العامة على المبيعات أو الضريبة على رقم الأعمال، وبالضريبة على المشتريات عند البعض الآخر ولها ثلاثة صور هي:

الصورة الأولى: الضريبة المتتابة على رقم الأعمال: الضريبة المتتابة على رقم الأعمال أو الضريبة التراكمية، تفرض على جميع السلع وفي كافة مراحل تداولها، فتفرض في مرحلة إنتاج المواد الولية، وبيعها إلى المنتج، وفي مرحلة البيع من المنتج إلى تاجر التجزئة إلى المستهلك النهائي، معنى ذلك أنها تفرض على السلعة عدة مرات وهو ما يستتبع أن يكون سعرها منخفضاً.

الصورة الثانية: الضريبة العامة الواحدة على رقم الأعمال:

ويقصد بالضريبة العامة الواحدة على رقم الأعمال (أو الاستهلاك أو المبيعات)، تلك التي تفرض على جميع السلع أو المنتجات عند مرحلة معينة من المراحل المختلفة التي تمر بها وهي في طريقها من المنتج إلى المستهلك، فقد تفرض في مرحلة الانتاج وتعرف في هذه الحالة بالضريبة العامة على الانتاج، وقد تفرض في مرحلة البيع من تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة وتسمى في هذه الحالة بالضريبة العامة على تاجر الجملة، وقد تفرض في مرحلة البيع من تاجر التجزئة إلى المستهلك النهائي وتعرف في هذه الحالة بالضريبة العامة على تاجر التجزئة أو بالضريبة العامة على المشتريات.

الصورة الثالثة: الضريبة على القيمة المضافة: يعني فرض الضريبة على المبيعات بأسلوب الضريبة على القيمة المضافة، ويعتبر وعاء الضريبة هو القيمة المضافة للسلع في مراحلها المختلفة، من وقت أن تكون السلعة مادة أولية حتى وصولها إلى المستهلك النهائي، فتفرض على القيمة المضافة على السلع بعد إنتاجها، ثم القيمة المضافة من تاجر التجزئة حتى وصوله إلى المستهلك النهائي، أي أن الضريبة تفرض على قيمة الإضافات المتتابة للسلع من مرحلة الإنتاج حتى مرحلة الاستهلاك، وتحدد القيمة المضافة عادة - أما بجمع كافة المدفوعات التي أعطيت إلى عوامل الإنتاج في صورة أجور وإيجارات وفوائد وأرباح، أو الفرق بين قيمة المبيعات في نهاية فترة معينة وبين قيمة المشتريات في بدايتها، وقد تحسب الضريبة على إجمالي المبيعات في نهاية فترة معينة، ثم يستنزل منها الضريبة التي سددت في المراحل السابقة.

2- الضرائب الجمركية : الضرائب الجمركية تفرض على السلع فى مراحل دخولها الدولة، وهنا تسمى بالضرائب على الواردات، وتفرض على السلع عند خروجها من الدولة وتسمى الضرائب على الصادرات، أهمية الضرائب الجمركية تختلف من دولة إلى أخرى حسب الفلسفة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة وحسب درجة نموها، فقد تفرض الضرائب على الواردات لتحقيق أهداف مالية، أو لتحقيق أهداف اقتصادية مثل الضرائب التي تفرض لحماية الصناعة الوطنية الناشئة، ولتوفير المناخ المناسب لنموها، وغالباً ما تعفى السلع الضرورية من لتخفيف الحياة على الفقراء ومحدودي الدخل، وقد تعفى المواد الخام اللازمة للمنشآت الصناعية المحلية بهدف خفض نفقات الإنتاج ودعم قدرتها على منافسة السلع الأجنبية في السوق الوطنية. الإعفاءات الضريبية:

1. الأرباح المعفاة من ضريبة أرباح الأعمال: (1)

- أ. الأرباح الرأسمالية الخاضعة بموجب قانون ضريبة الأرباح الرأسمالية.
- ب. أرباح الأسهم المقبوضة عن أرباح شركة خاضعة لضريبة أرباح الأعمال.
- ت. الإعفاءات التي تصدر بموجب قانون ضريبة الدخل أو قانون الاستثمار.
- ث. التكلفة المدفوعة عن القروض.
- ج. الأرباح الناتج للأفراد من حساب التوفير.

2. الإعفاءات من رسم الدمغة: (2)

- أ. جميع الوثائق التي تبرمها الحكومة أو تبرم بإسمها أو لمصلحتها أو ما تبرمه أي وحدة من وحدات الحكم الاتحادي أو الولائي أو تبرم بإسمها أو لمصلحتها أو تبرمها أي هيئة تملكها أو تشرف عليها الحكومة، ويتحمل رسم الدمغة الشخص المتعامل معها.
- ب. الإقرار المكتوب المشفوع باليمين الذي يؤخذ به للإستفادة المباشرة في إجراءات المحاكم.

(1) منشورات ديوان الضرائب ، مرشد الضرائب، الخرطوم السودان، نوفمبر 2003م، ص ص 3-4.

(2) منشورات ديوان الضرائب، مرجع سابق، ص ص 60-61.

المبحث الثاني

القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي في السودان

أولاً: مكونات الناتج المحلي الإجمالي في السودان :

ينقسم الإقتصاد السوداني إلى عدة قطاعات :

1/ القطاع الزراعي: تمثل منتجاته نسبة كبيرة من السلع المصدرة حيث يلعب هذا القطاع دوراً أساسياً في الإقتصاد القومي، وهو يضم المنتجات الزراعية، والثروة الحيوانية، قطاع الغابات، يساهم هذا القطاع بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى ما يمثله هذا القطاع كمصدر للمواد الأولية للقطاعات الأخرى، ومصدر للمواد الغذائية للقطاع السكاني، عليه لا يمكن الاعتماد على أي سياسة ناجحة لتحقيق التنمية بالبلاد دون القيام بزيادة توسعية لهيكل الصادرات الزراعية لتمثيلها نسبة كبيرة من السلع المصدرة وبالتالي الحصول على حصة مقدر من النقد الأجنبي، فمن خلال هذه الزيادة ستكون نسبة المساهمة النسبية ذات أهمية.

وينقسم القطاع الزراعي إلى القطاع المروي والمطري الآلي والمطري التقليدية وكلاهما يقوم بإنتاج المحاصيل الاستهلاكية والنقدية سواء للاستهلاك المحلي أو التصدير، ويرجع الاختلاف بينهم إلى اختلاف طريقة الإنتاج هل هي طرق حديثة أم تقليدية، وبصفة عامة الزراعة المروية في السودان جزئية ومحدودة ويرتكز الإقتصاد السوداني على إنتاج القطن، وهذا القطاع إما أن يمتلك بواسطة الأفراد ويدار بواسطة الحكومة بصورة مطلقة أو أن يكون لها النصيب الأكبر والسلطة الأقوى في إتخاذ القرارات، فالمشروعات في هذا القطاع تمثل المساحة الشاسعة مثل مشروع الجزيرة ، حلفا الجديدة، الرهد الزراعي، النيل الأبيض والأزرق، وعدد من المشروعات الأخرى.

ويقوم هذا القطاع بإنتاج عدد من المحاصيل مثل:

القطن - الصمغ العربي - قصب السكر - الفول السوداني الخضروات.

وبالنسبة للقطاع المروي فإنه يعتبر قطاع ثانوي تستخدم فيه الميكنة والطرق التقليدية، ولكن يتم استخدام الميكنة بصورة أوسع من عوامل الإنتاج الأخرى في الأماكن التي تمتلك ملكية خاصة، ومن أكثر المحاصيل شيوعاً هي الذرة والسمسم، ويتميز هذا القطاع بإنخفاض إنتاجيته، ويعزى ذلك بسبب اعتماده على مياه الأمطار بصفة أساسية كمصدر للري ولخصوبة التربة، والأيدي العاملة للفلاحة، وغالبية إنتاجه يتم استخدامه في الاستهلاك المحلي (أو العائلي)، ومحاصيله الرئيسية هي السمسم، الفول السوداني، الصمغ العربي، إضافة إلى الثروة الحيوانية.

ويمكن تقسيم المحاصيل التي يتم إنتاجها بواسطة هذا القطاع إلى أنواع رئيسية هي :

أ. المحاصيل النقدية.

ب. المحاصيل الاستهلاكية.

ت. منتجات قطاع الغابات.

2/ القطاع الصناعي: يتميز السودان بتمتعه بعدد من الإمكانيات الطبيعية الهائلة، فثروته متنوعة حيث يتمتع بقاعدة زراعية عريضة بشقيها النباتي والحيواني إضافة إلى الثروات التعدينية، فهذه الإمكانيات والمنتجات الأولية بدون الصناعة لا يمكن الإستفادة منها بصورة مثلى، حيث يتم بالمعالجة الصناعية تحويل المنتجات الأولية وإلى منتجات مصنعة متنوعة ذات قيمة الية للإستخدامات النهائية والوسيطه، كذلك بالنسبة للثروات التعدينية لا يمكن الإستفادة منها بغير تصنيها لتكون إضافة للإقتصاد الوطني. لذا فإن القطاع الصناعي يعتمد عليه بصورة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة في جميع أرجاء البلاد، وعليه يمكن للصناعة أن تلعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية المتوازنة وذلك بتوطين المشروعات الصناعية في مدن وأقاليم السودان المختلفة.

عليه تتبر الصناعة العمود الفقري للتنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة نظراً لإرتباط التنمية بالتقدم الصناعي والخدمات الحديثة المصاحبة له، ويلاحظ أن الصناعة التقليدية والتي تعتمد على الإنتاج الزراعي كانت الجزء المهيمن على الصناعة في السودان، وقد ظلت مساهمة الجزء التقليدي حتى منتصف الستينات يفوق مساهمة قطاع الصناعة الحديثة الذي أصبح يتزايد بصورة مضطردة وكبيرة. البنية العامة للصناعة بالسودان:

تتكون البنية العامة للصناع عادة من نوعين رئيسيين من الصناعات، الأولى تسمى الصناعات الاستخراجية مثل صناعة المواد الخام والنفط وغيرهما، الثانية تسمى الصناعات التحويلية وهي التي تقوم بتصنيع المواد الخام التي تنتجها الصناعات الاستخراجية.

3/ قطاع الخدمات: ويعتبر قطاع الخدمات في السودان قطاع عريض نسبياً ويساهم بحوالي (54.71%) في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل قطاع النقل والتجارة مركز الصدارة في هذا القطاع.

4/ سياسة الاستيراد: قامت الدولة بتحديد سياسة في التجارة الخارجية تتبع نظاماً معيناً تسير عليه نشاطات استيراد السلع الأجنبية، وذلك للسيطرة على دخولها السوق المحلية، ومن جهة أخرى لتوجيه الاستيراد حسب احتياجات البلاد، وتضمنت سياسة الاستيراد خمسة نظم تسير عليها نشاطات الاستيراد وهي: (1)

1. نظام الاستيراد بتحويل القيمة.

2. نظام الاستيراد بالتسهيلات الائتمانية.

(1) مؤتمر القطاع الاقتصادي، قاعة الصداقة الخرطوم، سبتمبر 2005م.

3. نظام الاستيراد بالمقايضة.
4. نظام الاستيراد بدون تحويل قيمة.
5. نظام الاستيراد على أساس تجارة الحدود.

5/ قطاع الطاقة والتعدين:

قطاع البترول: بدأ تصدير البترول في أغسطس عام 1999م، وتم استيعابه في جانب الإيرادات غير الضريبية، وقد تم اتخاذ سياسات وإجراءات وقائية تمثلت في تحديد سقف لسعر برمبل الصادر الذي يورد للموازنة العامة، وما يزيد عن ذلك يورد في حساب خاص يسمى (تركيز إيرادات البترول)⁽¹⁾. قطاع التعدين: تطور العمل في إنتاج المعادن وأجريت العديد من المسوحات الأساسية، وقد أثبتت الدراسات الجيولوجية تواجد الذهب في عدة مناطق تشمل جبال البحر الأحمر ، وجنوب النيل الأزرق، وشمال وجنوب كردفان، وجنوب دارفور وعدد من المناطق متفرقة في البلاد، بالإضافة إلى وجود العديد من معادن البناء مثل الرخام والجبس.

جدول رقم (3/5) يوضح مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات الكلية :
(القيمة بملايين الجنيهات السودانية)

السنة	الإيرادات الضريبية	الإيرادات الكلية	المساهمة %
2009	8.655.8	28.0	31%
2010	10.0086	29.4	34.04%
2011	11.183.3	27.0	41.5%
2012	15.567.4	27.3	57.02%
2013	24.133.7	28.2833	85.4%
2014	35.165.2	29.2975	120.1%

المساهمة = الإيرادات الضريبية / الإيرادات الكلية * 100%

يلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات الكلية في العام 2009 قد بلغت نسبة 31% بينما في العام 2010 زادت نسبة المساهمة الي 34.04% ، وأيضاً في العام 2011 إرتفعت نسبة المساهمة إلى 41.5% ، كذلك في العام 2012 زادت نسبة المساهمة إلى 57.02% ، وفي العام 2013

(1) التقرير السنوي الثالث والأربعون لبنك السودان، 2003م.

ارتفعت أيضا نسبة المساهمة إلى 85.4% ، بينما في العام 2014 قد شهدت الإيرادات الضريبية زيادة ملحوظة حيث بلغت نسبة مساهمتها إلى 120.1%.

من خلال ما سبق يتضح أن مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات الكلية بنسبة عالية جدا وقد يعزى ذلك إلى عدد من الأسباب منها تطوير آلية التحصيل عن طريق زيادة عدد المتحصلين ورفع كفاءتهم، وتغيير الهياكل والتدريب والتأهيل للكوادر العاملة وايضاً زيادة الأجهزة المسؤلة عن عملية تقدير و تقييم وإدارة الضرائب.

ثانياً: حساب الناتج المحلي الإجمالي

الناتج الإجمالي المحلي هو مجموع قيم السوق للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الدولة خلال فترة زمنية محددة (عادة عام)، وتستخدم ثلاث طرق لحسابه حسب نظام الحسابات القومية وهي:¹

1. طريقة الناتج أو القيمة المضافة وتبعاً لهذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع القيم المضافة في جميع قطاعات الاقتصاد.

2. طريق الدخل وتعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية، ويشمل تعويضات العاملين بما في ذلك الأجور والرواتب وغيرها من تكاليف العمالة مضافاً إليه إجمالي فائض التشغيل لدى مؤسسات الأعمال، والضرائب ناقص دعم المنتجات.

3. طريقة الإنفاق وتعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع الإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق الاستثماري، والإنفاق الحكومي، وصافي التعامل الخارجي.

يتبع السودان طريقة القيمة المضافة في إعداد بيانات الناتج المحلي الإجمالي حيث يتم تجميع قيمة المنتجات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية مع استبعاد قيم السلع والخدمات الوسيطة المشاركة في العملية الإنتاجية.

تم إعادة تصنيف بيانات الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لدليل الحسابات القومية الصادر من صندوق النقد الدولي في عام 1993 ونتيجة لذلك تم دمج بعض البنود وإضافة قطاعات جديدة.

في الجدول رقم (3/2) والذي يوضح الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (محسوباً على أساس أسعار 82/1981 وبالأسعار الجارية) محسوباً على أساس أسعار 2009م).

¹ بنك السودان، التقرير السنوي الثالث والخمسون للعام 2013م، ص 117.

جدول رقم (3/6) يوضح الناتج الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية بين عامي 2009-2010م.
(القيمة بملايين الجنيهات السودانية)

2010			2009			القطاعات
المساهمة %	معدل النمو	القيمة	المساهمة %	معدل النمو	القيمة	
100.0	5.2	29.4	100.0	5.9	28.0	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
		5516.6			4853.5	مخفض الناتج المحلي الإجمالي
		162203.9			135659.0	الناتج الإجمالي المحلي بالأسعار الجارية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

إنخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 5.9% بنهاية عام 2009م إلى 5.2% بنهاية عام 2010م، نتيجة انخفاض نمو قطاع النفط مع ثبات نمو معظم القطاعات.

أ/ القطاع الزراعي:

ويشتمل على قطاعات الزراعة المروية، الزراعة المطرية الآلية، الزراعة المطرية التقليدية، الغابات، الثروة الحيوانية، والثروة السمكية. إرتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 30.8% بنهاية عام 2009م، إلى 31.3% بنهاية عام 2010م مع ثبات نمو القطاع الزراعي في حدود 6.7%.

ب/ القطاع الصناعي:

ويشتمل على القطاعات الفرعية التالية: قطاع النفط والتعدين، والمحاجر، قطاع الصناعات التحويلية اليدوية وقطاع الكهرباء والمياه.

إرتفع معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية واليدوية إرتفاعاً طفيفاً من 7.9% بنهاية عام 2009م إلى 8% بنهاية عام 2010م، مع ثبات معدل نمو قطاع التعدين والمحاجر عند 9.3% وقطاع المياه والكهرباء عند 9.1% بنهاية عام 2010م. بينما إنخفض معدل نمو قطاع النفط من 2.8% بنهاية عام 2009م إلى سالب 5.1% بنهاية عام 2010م.

ت/ قطاع الخدمات:

ويشتمل على قطاعات الخدمات الفرعية التالية: قطاع البناء والتشييد، قطاع العقارات، قطاع النقل والمواصلات، قطاع خدمات الوساطة المالية، وقطاع الخدمات الخاصة غير الربحية للأسر المعيشية (المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح مثل الأندية الرياضية والثقافية والمراكز الشبابية، ودور العبادة... إلخ).

إرتفع نمو معدل قطاع العقارات من 4.4% بنهاية عام 2009م إلى 5.5% بنهاية عام 2010م وقطاع النقل والمواصلات من 7.6% بنهاية عام 2009م إلى 7.7% بنهاية عام 2010م، مع ثبات نمو معدل

قطاع البناء والتشييد عند 10.2% وخدمات الوساطة المالية عند 6% وقطاع الخدمات الخاصة غير الربحية للأسر المعيشية عند 1.3% وقطاع التجارة والفنادق والمطاعم عند 6.7% وإنخفض نمو قطاع الخدمات الحكومية من 3.1% بنهاية عام 2009م إلى 1.6% بنهاية 2010م.

جدول رقم (3/7) يوضح الناتج الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية بين عامي 2010م-2011م.

(القيمة بملايين الجنيهات السودانية)

2011			2010			القطاعات
المساهمة %	معدل النمو	القيمة	المساهمة %	معدل النمو	القيمة	
100.0	2.7	30.2	100.0	5.2	29.4	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
		6177.4			5517.1	مخفض الناتج المحلي الإجمالي
		186556.3			162203.9	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

إنخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 5.2% بنهاية عام 2010م إلى 2.7% بهاية عام 2011م، نتيجة لإنخفاض نمو قطاع النفط بصورة أساسية بالإضافة لإنخفاض معدل نمو الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والسلمكية وقطاع التعدين والمحاجر وقطاع النقل والمواصلات، وفي المقابل إرتفع معدل نمو بعض القطاعات مثل قطاع الكهرباء والمياه وقطاع التجارة والفنادق

أ/ القطاع الزراعي:

ويشتمل على قطاعات الزراعة المروية، الزراعة المطرية الآلية، الزراعة المطرية التقليدية، الغابات، الثروة الحيوانية، والثروة السلمكية. إرتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 31.3% بنهاية عام 2010م إلى 31.5% بنهاية عام 2011م مع إنخفاض نمو إنتاج القطاع الزراعي في حدود 6.7% في عام 2010م إلى 3.3% في نهاية عام 2011م .

ب/ القطاع الصناعي:

ويشتمل على القطاعات الفرعية التالية: قطاع النفط والتعدين، والمحاجر، قطاع الصناعات التحويلية اليدوية وقطاع الكهرباء والمياه.

ارتفع معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية واليدوية إرتفاعاً طفيفاً من 8% بنهاية عام 2010م إلى 9.4% بنهاية عام 2011م، وقطاع الكهرباء والمياه من 9.1% بنهاية عام 2010م إلى 14.3% بنهاية عام 2011م، وذلك لزيادة الإنتاج في بعض محطات توليد الطاقة بينما إنخفض معدل نمو قطاع النفط من سالب 5.1% (لإنخفاض الأسعار بسبب الأزمة العالمية) في عام 2010م إلى سالب 27.3% في عام 2011م، وذلك نتيجة لإنفصال جنوب السودان في يوليو 2011م وفقدان عائد النفط ولم يحقق قطاع التعدين والمحاجر أي معدل في عام 2011م.

ت/ قطاع الخدمات:

ويشتمل على قطاعات الخدمات الفرعية التالية: قطاع البناء والتشييد، قطاع العقارات، قطاع النقل والمواصلات، قطاع خدمات الوساطة المالية، وقطاع الخدمات الخاصة غير الربحية للأسر المعيشية (المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح مثل الأندية الرياضية والثقافية والمراكز الشبابية، ودور العبادة... إلخ). إنخفض معدل نمو قطاع البناء والتشييد من 10.2% بنهاية عام 2010م إلى 10.0% في عام 2011م، بينما ارتفع معدل نمو قطاع التجارة والفنادق والمطاعم من 6.7% في 2010م إلى 8.7% في عام 2011م، وقطاع التأمين والعقارات والخدمات الأخرى من 5.5% في عام 2010م إلى 5.9% في عام 2011م، وإنخفض معدل نمو قطاع النقل والمواصلات من 7.7% في عام 2010م إلى 3.4% بنهاية عام 2011م، بينما ارتفع قطاع الخدمات الحكومية من 1.6% في نهاية 2010م إلى 5.3% في عام 2011م، ولم يحقق قطاع الخدمات الخاصة غير الربحية للأسر المعيشية أي معدل نمو في العام 2011م

جدول رقم (3/8) يوضح الناتج الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الإقتصادية بين عامي 2011م-2012م. محسوباً على أساس أسعار 1982/81م وبأسعار الجارية محسوباً على أساس أسعار 2012م (وقد تم تعديل بيانات عام 2011م بإستبعاد بيانات جنوب السوداننتيجة لإنفصاله في يوليو من ذات العام، وقد أثر ذلك سلباً على أداء الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي نتيجة لخروج موارد النفط من الاقتصاد)

(القيمة بملايين الجنيهات السودانية)

2012			2011			القطاعات
المساهمة %	معدل النمو	القيمة	المساهمة %	معدل النمو	القيمة	
100.0	1.1	27.3	100.0	1.9	27.0	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
		8916.2			6914.4	مخفض الناتج المحلي الإجمالي
		243412.8			186689.9	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

إنخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 1.9% في عام 2011م إلى 1.1% في عام 2012م نتيجة لإنخفاض معدل نمو قطاع النفط بصورة أساسية، بالإضافة لثبات معدل النمو في بعض القطاعات الأخرى وهي (الكهرباء والمياه، البناء والتشييد، التجارة والفنادق والمطاعم، المجتمع والخدمات الإجتماعية، خدمات المؤسسات المالية، الخدمات الخاصة غير الربحية والرسوم على الواردات)، وذلك بالرغم من إرتفاع معدل نمو القطاع الزراعي والغابات والثروة الحيوانية من 2.6% في عام 2011م إلى 6.4% في عام 2012م، والتعدين والمحاجر من 66.7% في عام 2011م إلى 105.3% في عام 2012م، والصناعات التحويلية من 8.8% في عام 2011م إلى 10.8% في عام 2012م.

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي:

أ/ القطاع الزراعي:

إرتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الناتج المحلي الإجمالي من 28.9% في عام 2011م إلى 30.4% في عام 2012م، وكذلك ارتفع معدل النمو من 2.6% إلى 6.4%.

ب/ القطاع الصناعي:

ويشتمل على القطاعات الفرعية التالية: قطاع النفط والتعدين، والمحاجر، قطاع الصناعات التحويلية اليدوية وقطاع الكهرباء والمياه.

انخفضت مساهمة القطاع الصناعي من 23.2% في عام 2011م إلى 21.3% في عام 2012م، كما انخفض معدل النمو من سالب 4.3% إلى سالب 7.2% ويعزى ذلك لإنخفاض مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي من 6.7% في عام 2011م إلى 3.3% في عام 2012م، وانخفاض معدل النمو من سالب 28% في عام 2011م إلى سالب 50% في عام 2012م نتيجة لتحول معظم حقول النفط إلى دولة جنوب السودان، وبالرغم من إرتفاع مساهمة قطاع التعدين والمحاجر في الناتج المحلي الإجمالي من 0.2% في عام 2011م إلى 0.4% في عام 2012م بمعدل نمو 105.3%، وذلك لإرتفاع إنتاج الذهب وبعض المعادن الأخرى نتيجة لإهتمام الدولة بقطاع المعادن وخاصة إنتاج وتصدير الذهب بغرض تعويض فاقد إيرادات البترول وزيادة موارد النقد الأجنبي. كما ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي والتي تتركز في مجال صناعة المواد الغذائية من 13.7% في عام 2011م إلى 15% في عام 2012م بمعدل نمو 10.8%.

قطاع الخدمات:

ويشتمل على قطاعات الخدمات الفرعية التالية: قطاع البناء والتشييد، قطاع العقارات، قطاع النقل والمواصلات، قطاع خدمات الوساطة المالية، وقطاع الخدمات الخاصة غير الربحية للأسر المعيشية (المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح مثل الأندية الرياضية والثقافية والمراكز الشبابية، ودور العبادة... إلخ). إرتفعت مساهمة قطاع الخدمات من 47.8% في عام 2011م إلى 48.8% في عام 2012م، بينما انخفض معدل النمو للقطاع من 5.7% في عام 2011م إلى 3.1% في عام 2012م، حيث ساهم قطاع التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12.5% في عام 2012م، يليه قطاع الخدمات الحكومية، النقل والمواصلات بنسب 11.7% و 11% على التوالي.

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية:

يوضح الجدول رقم (3/9) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات المكونة له بالأسعار الثابتة (محسوبا على أساس أسعار عام 1982/81) وبالأسعار الجارية (أسعار عام 2013م).

(القيمة بملايين الجنيهات السودانية)

2013			2012			القطاعات
المساهمة %	معدل النمو	القيمة	المساهمة %	معدل النمو	القيمة	
100.0	3.6	28.0690	100.0	1.4	27.097	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
		10485.1			8984.5	مخفض الناتج المحلي الإجمالي
		294630.2			243412.8	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

إرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 1.4% في عام 2012م إلى 3.6% في 2013م نتيجة لإرتفاع معدل نمو القطاع الصناعي من سالب 12.2% في عام 2012م إلى موجب 7.3% في عام 2013م، ويعزى ذلك لإرتفاع معدل نمو قطاع النفط من سالب 68.2% في عام 2012م إلى موجب 38.2% في عام 2013م وذلك لدخول بعض المربعات في الإنتاج وزيادة إنتاج بعض الشركات، وانخفض قطاع التعدين والمحاجر من 215.7% في عام 2012م إلى 14% في عام 2013م، والصناعات التحويلية من 9.1% في عام 2012م إلى 3.3% عام 2013م، والكهرباء والمياه من 6.3% في عام 2012م إلى 3.0% في عام 2013م.

إنخفض معدل النمو الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من 5.7% في عام 2012م إلى 3.5% في عام 2013م نتيجة لشح الأمطار في مناطق الزراعة المطرية مع عدم الاستقرار الأمني في بعض مناطق الإنتاج.

إنخفض معدل نمو قطاع الخدمات من 3.4% في عام 2012م إلى 2.1% في عام 2013م نتيجة لإنخفاض معدل نمو القطاعات الفرعية المكونة له وهي البناء والتشييد من 5.8% في عام 2012م إلى 2.0% في عام 2013م، النقل والمواصلات من 5.9% في عام 2012م إلى 2.7% في عام 2013م، خدمات المؤسسات المالية من 2.2% في عام 2012م إلى 1.1% في عام 2013م، الخدمات الحكومية من 3.0% في عام 2012م إلى 1.1% في عام 2013م، أما قطاع المجتمع والخدمات الإجتماعية، الخدمات الخاصة غير الربحية، الرسوم على الواردات فقد إنخفضت بمعدلات مختلفة، إرتفع معدل قطاع التجارة والفنادق والمطاعم من 2.1% في عام 2012م إلى 2.6% في عام 2013م، بينما إرتفع التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال من 2.0% في عام 2012م إلى 2.5% في عام 2013م. يوضح الجدول رقم (3/10) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات المكونة له بالأسعار الثابتة (محسوباً على أساس أسعار عام 1982/81) وبالأسعار الجارية (أسعار عام 2014م).

(القيمة بملايين الجنيهات السودانية)

2014			2013			القطاعات
المساهمة%	معدل النمو	القيمة	المساهمة%	معدل النمو	القيمة	
100.0	3.6	29.2975	100.0	4.4	28.2833	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
		16241.3			12120.3	مخفض الناتج المحلي الإجمالي
		475827.7			342803.3	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

يتضح من الجدول إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 4.4% في عام 2013م إلى 3.6% في عام 2014م، نتيجة لانخفاض معدل نمو القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من 4.0% في عام 2013م إلى سالب 4.1% في عام 2014م، وذلك لانخفاض المساحات المزروعة، مما أدى إلى إنخفاض إنتاج المحاصيل الغذائية والحبوب الزيتية، وانخفاض تدفق التمويل المصرفي لقطاع الزراعة في عام 2014م.

إرتفع معدل نمو القطاع الصناعي من 10.4% في عام 2013م إلى 15.2% في عام 2014م، وذلك لارتفاع معدل نمو القطاعات الفرعية المكونة له وتتضمن النفط من 23.2% في عام 2013م إلى 36.5%

في عام 2014م، الصناعات اليدوية والتحويلية من 8.9% في عام 2013م إلى 13.8% في عام 2014م، الكهرباء والمياه من 3.0% في عام 2013م إلى 4.0% في عام 2014م، بينما إنخفض معدل نمو قطاع التعدين والمحاجر من 36.0% في عام 2013م إلى 11.4% في عام 2014م. إرتفع معدل نمو قطاع الخدمات من 2.1% في عام 2013م إلى 3.2% في عام 2014م نسبة لإرتفاع معدلات القطاعات المكونة له وهى البناء والتشييد من 2.0% في عام 2013م إلى 5.8% في عام 2014م، ويعزى ذلك للدعم الذي منح لصندوق الإسكان والتعمير، وإرتفاع تمويل مواد البناء، المجتمع والخدمات الإجتماعية من 1.5% في عام 2013م إلى 5.0% في عام 2014م، خدمات المؤسسات المالية من 1.1% في عام 2013م إلى 4.8% في عام 2014م، الخدمات الحكومية من 1.1% في عام 2013م إلى 4.5% في عام 2014م، الرسوم على الواردات من 0.8% في عام 2013م إلى 4.9% في عام 2014م، أما بقيت القطاعات فقد نمت بمعدلات مختلفة، فيما عدا النقل والمواصلات فقد إنخفض من 2.7% في عام 2013م إلى 0.3% في عام 2014م.

الفصل الرابع

الإطار التطبيقي

المبحث الأول: التحليل

المبحث الثاني: النتائج والتوصيات

المبحث الأول تحليل البيانات

إستخدمت الدراسات في تحليل بيانات الإيرادات الضريبية والإيرادات الكلية برنامج التحليل الإحصائي الـ spss للوصول إلي نتائج معادلة الإنحدار الخطي البسيط، وأيضاً تم استخدام برنامج الـ Excel لإيجاد العلاقة بين الإيرادات الضريبية والإيرادات الكلية .

جدول رقم (4/1) يوضح الإيرادات الضريبية والإيرادات الكلية خلال سنوات الدراسة (2009-2014)

السنة	الإيرادات الضريبية	الإيرادات الكلية
2009	8.655.8	28.0
2010	10.0086	29.4
2011	11.183.3	27.0
2012	15.567.4	27.3
2013	24.133.7	28.2833
2014	35.165.2	29.2975

المصدر: تقارير البنك المركزي السنوية (2009-2014)

جدول رقم (4/2) يوضح نتائج معادلة الإنحدار الخطي البسيط

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	19429.067	140491.370		.138	.897
	y	-.069	4.927	-.007	-.014	.989

a. Dependent Variable: x

المصدر: استخدام الدراسات لبرنامج التحليل الإحصائي (spss)

أولاً : توصيف النموذج :

معادلة الانحدار هي :

$$Y=a+bx$$

حيث ان :

Y تمثل المتغير التابع وهو الناتج المحلي الاجمالي ، وتمثل a الثابت و b هي عبارة عن معامل الضرائب ، و x تمثل المتغير المستقل وهو الإيرادات الضريبية .

ثانيا : تقدير النموذج :

$$Y=19429.1 - 0.069(x)$$

ثالثا : المعيار الاقتصادي :

1_ بلغت قيمة معلمة الثابت $19429.1(B0)$ وهي قيمة موجبة لانها تمثل الجزء المقطوع من الدخل وفقا للنظرية الاقتصادية .

2_ وبلغت قيمة معلمة الضرائب $-0.069(B1)$ وهي قيمة سالبة هذا يعني انها غير مطابقة للنظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين الضرائب والدخل .

رابعا : المعيار الاحصائي :

1 _ بلغت قيمة اختبار (T) لمعلمة الثابت $138(B0)$.

ومستوى معنوية 897 .وبما أن هذه القيمة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية وهو 0.05 ذلك يعني ان معلمة الثابت معنوية .

2_ بلغت قيمة اختبار (T) لمعلمة الضرائب $(B1) -0.014$ ومستوى معنوية 989 . وبما ان هذه القيمة سالبة وأكبر من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 ذلك يعني ان معلمة الضرائب معنوية .

إختبار معنوية النموذج الكلي : بلغت قيمة إحصائية f 0.00 ومستوى معنوية 989 . بما أن هذه القيمة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 هذا يعني أن نموذج الإنحدار الكلي معنوي مما يدل على جودة توفيق النموذج .

شكل رقم (4/1) الإيرادات الضريبية



يلاحظ من خلال الشكل (4/1) أن هناك زيادة تصاعدية خلال فترة الدراسة (2009 - 2014م)، حيث بلغت في العام 2009م (8,655.80) مليون جنيه سوداني، وفي العام 2014م بلغت (35,165.20) مليون جنيه سوداني، يعزى ذلك بصورة أساسية للزيادة الكبيرة في بندي الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية

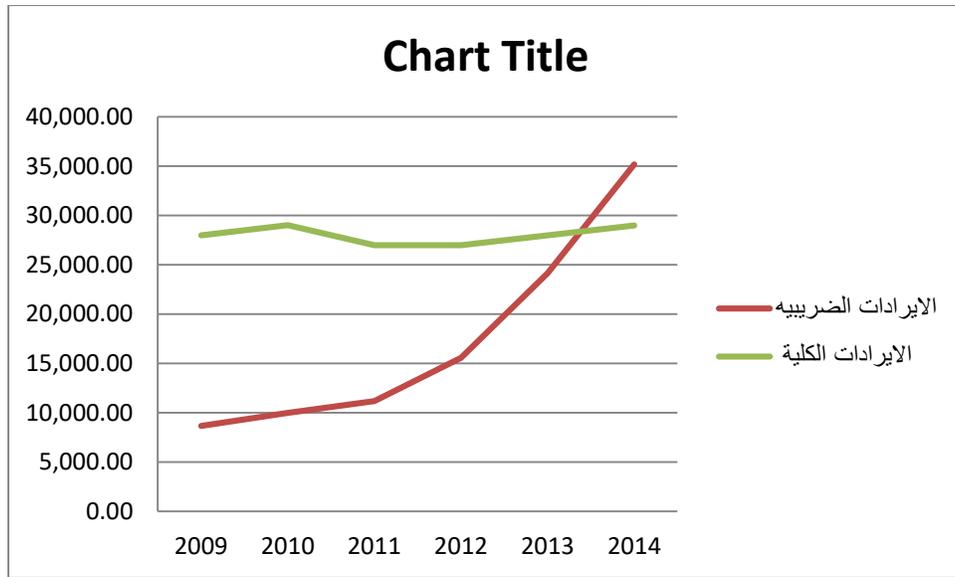
شكل رقم (4/2) الإيرادات الكلية (النتاج المحلي الإجمالي)



يلاحظ من خلال الشكل (4/2) أن هناك عدم استقرار في الإيرادات الكلية والتي تمثل الناتج المحلي الإجمالي، حيث بدأت متصاعدة في العام 2009، والعام 2010 وكانت على التوالي (28,000.00) و

(29,000.40) وقد شهدت هذه الفترة استقرار وإزدهار في الاقتصاد السوداني، ثم انخفضت في العام 2011، والعام 2012 وكانت على التوالي (27,000.00) مليون جنيه سوداني و(27,000.30) مليون جنيه سوداني، نتيجة لإنخفاض معدل نمو قطاع النفط بصورة أساسية بالإضافة لثبات معدل النمو في بعض القطاعات الأخرى، ثم بدأت متصاعدة مرة أخرى في العام 2013 ، والعام 2014 وكانت على التوالي (28,000.28) و(29,000.30) مليون جنيه سوداني، نتيجة لإرتفاع معدل نمو قطاع النفط، وأيضاً لدخول بعض المربعات في الإنتاج وزيادة إنتاج بعض الشركات، وتطبيق الحزمة الثانية للإجراءات الترشيدية.

شكل رقم (4/3) يوضح العلاقة بين الإيرادات الضريبية والإيرادات الكلية.



يوضح الشكل (4/3) العلاقة بين الإيرادات الضريبية والإيرادات الكلية، حيث كانت الإيرادات الضريبية في تصاعد خلال فترة الدراسة (2009 - 2014)، بالرغم من ذلك كانت الإيرادات الكلية (الناتج المحلي الإجمالي) متأرجحة إرتفاعاً وإنخفاضاً خلال فترة الدراسة، ويعزى ذلك إلى خروج النفط من الإيرادات الكلية بسبب إنفصال الجنوب عن الشمال، ومن ناحية أخرى طبقت الحكومة الحزمة الثانية للإجراءات الترشيدية التي قضت بزيادة الضرائب والرسوم على بعض السلع والخدمات.

المبحث الثاني النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج :

- 1- تؤثر الضرائب تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي بناءً على ان الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة كانت مرتفعة وهذا يدل على فعاليتها .
- 2- تساهم الضرائب في الإيرادات الكلية بنسبة عالية جداً ويتضح ذلك من خلال إرتفاع الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة بينما كانت معدلات الناتج المحلي الإجمالي متذبذبة خلال نفس الفترة .
- 3- هناك قصور في تحصيل بعض الضرائب وذلك لضعف الهيكل الضريبي و عدم كفاءة الأداء مما أدى لتقشي ظاهرة التهرب الضريبي .

ثانياً: التوصيات:

- 1-زيادة كفاءة الأجهزة المسؤولة عن عملية تقدير وتقييم وإدارة الضرائب ومدها بالمعينات اللازمة.
- 2-العمل على توسعت المظلة الضريبية لتشمل فئات لم تغطي في السابق.
- 3-العمل على تغيير الهياكل والتدريب والتأهيل للكوادر العاملة في المجال الضريبي.
- 4-توعية المستهدفين بأهمية الضرائب وتعريفهم بمدى مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يترجم ذلك إلى خدمات عامة تعود بالنفع لكافة المواطنين بالدولة.
- 5- تفعيل آليات مكافحة الفساد المالي والإداري للحد من التهرب الضريبي بكافة أشكاله.
- 6-العمل على سيادة الحماية الجمركية المرشدة بدلاً عن المتشددة والخفض من درجات الحماية الممنوحة للصناعات الناشئة حتى لا تهمل جوانب الجودة والقدرة على المنافسة.
- 7- توحيد نافذة الإعفاءات الجمركية وحصرتها على الضروريات ومتابعتها والتأكد من وجهة سيرها نحو أهدافها.

المراجع

قائمة المراجع والمصادر:

الكتب:

- القرآن الكريم
- أمين يعقوب، الجباية والتنمية الاقتصادية، القليعة، 1995.
- حامد عبد المجيد دراز، وسعيد عبد العزيز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- رفعت محجوب، المالية العامة" دار النهضة العربية ، بيروت، 1979.
- طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد، 1990.
- عبد الجواد نايف، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ، مطبعة الجامعة، بغداد، 1967.
- عبد العال الصكبان، مقدمة في علم المالية والمالية العامة في العراق، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1972.
- عبد المنعم فوزي، "المالية العامة والسياسة المالية"، دار النهضة 1972.
- عثمان إبراهيم السيد، الاقتصاد السوداني، دار جامعة القرآن الكريم للطباعة، ط 3، الخرطوم، 2005م،
- علي بن ساعد "المالية العمومية" مطبوعة المعهد الوطني للمالية ، القليعة 1992.
- منسي أسعد عبد المالك، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة مخيم، 1970.
- هاشم الجعفري، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد، ط3، 1968.
- هشام محمد صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ط2 ، 1988.
- يونس أحمد البطريق، مقدمة في النظم الضريبية، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر الإسكندرية، 1972.

الرسائل الجامعية:

- أدهم إسماعيل محمد، الضريبة على القيمة المضافة وأثرها على القطاع الصناعي في الفترة من 2001-2010م، رسالة ماجستير في التنمية الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي غير منشورة، الخرطوم، جامعة الزعيم الأزهرى، كلية الدراسات العليا، 2011م.
- قمر محمد إبراهيم محمد أحمد، التقدير الضريبي وأثره في زيادة الإيرادات العامة في الفترة من 2005-2010م، رسالة ماجستير في التنمية الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهرى، كلية الدراسات العليا، 2012م.

- ليلي بن سنوسي ومسعودة جديد، الضرائب وأثارها على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة بمفتشية الضرائب بالبويرة، رسالة لنيل درجة الليسانس في العلوم الاقتصادية منشورة، المركز الجامعي "العقيد أكلي محند أولحاج البويرة" معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسير، 2009م.
- محمد حامد الحسين، الضرائب غير المباشرة وأثرها على الاقتصاد السوداني، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، الخرطوم، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد، 2005م.

المؤتمرات والتقارير

- التقرير السنوي الثالث والأربعون لبنك السودان، 2003م.
- بنك السودان، التقرير السنوي الثالث والخمسون للعام 2013م
- مؤتمر القطاع الاقتصادي، قاعة الصداقة الخرطوم، سبتمبر 2005م.
- منشورات ديوان الضرائب، مرشد الضرائب، الخرطوم السودان، نوفمبر 2003م.